



الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

واقع الحسابات خارج الميزانية في المصارف

الإسلامية في ظل الحصار المفروض على سورية

The reality of off-balance sheet accounts in

Islamic banks in light of the siege imposed

on Syria

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في ادارة الأعمال

اختصاص قانون الأعمال

إعداد : حسام هيثم شحادة

إشراف الدكتور : ياسر كفا

العام الدراسي 2022-2023

،، بسم الله الرحمن الرحيم ،،

" قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم "

صدق الله العظيم

--- شكر وتقدير ---

إلى من لا يضاهاهما أحد في الكون إلى من أمرنا الله ببهما إلى من بذلا الكثير،
وقدما ما لا يمكن أن يردّ، إليكما تلك الكلمات أُمي وأبي الغاليان، أهدي لكما
هذا البحث؛ فقد كنتم خير داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى التي أشعلت لي قناديلاً تنير دروبي بالودّ فقد كنتِ التي دفعتني دوماً نحو طرق
أفضل وأجمل ..

إلى الأصدقاء الأوفياء الذين ما انفكوا يوماً عن تقديم العون والمساعدة والدعم
لي في أحلك الظروف ،،

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان العظيم والتقدير العميق إلى الدكتور المشرف
ياسر كفا حفظه الله وأطال بعمره لما منحه لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد
وتشجيع ،، فلولا فضل الله ثم فضله ، لما أنجزت ما أنجزت وما حققت ما
حققت ،،

كذلك أتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة التحكيم الكرام وكل من ساهم في
تعليمي.

وكل الشكر والتقدير إلى المعهد العالي لإدارة الأعمال هبا بكادرها التدريسي
والإداري لما قدموه ولازالوا يقدمونه من جهد في سبيل رفع راية العلم والمعرفة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية – الاعتمادات المستندية) وأنواعها وأطرافها وإلقاء الضوء على طبيعة تطبيقها في المصارف الإسلامية و أنواعها المختلفة و العلاقة التبادلية بينهما حيث سيتم تطبيق هذه الدراسة على ثلاث مصارف اسلامية : (بنك سورية الدولي الاسلامي – بنك البركة – بنك الشام) ،

بالإعتماد على البيانات المالية السنوية الممتدة من عام ٢٠١٠ و لغاية ٢٠٢٢ للوقوف على واقع الحسابات خارج الميزانية لديه و ما تعرضت له خلال هذه الفترة .

وإن أهم ما خلصت إليه الدراسة النقاط التالية :

١- تأثر المصارف الإسلامية بشكل كبير بالأزمة السورية و ما تبعها من عقوبات خارجية فرضت على المصارف و أدت إلى التراجع الذي وصل حد التوقف عن إصدار الإعتمادات المستندية و الكفالات الخارجية و ذلك النقطاع الصلات مع البنوك الخارجية و اقتصر العمل على الصعيد المحلي.

٢- إن قيم الحسابات خارج الميزانية على الرغم من قيمتها العالية مقارنة مع قيمها في السنوات ما قبل العقوبات الا انها تعتبر في تراجع كبير نتيجة للتضخم الكبير لقيمة الليرة السورية علماً أنه يتم تقدير قيم الحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية – الاعتمادات المستندية) قيمتها ضمن نشرة تقييم الموجودات الصادرة عن مصرف سورية المركزي في نعاية كل عام وادراجها ضمن بياناتها في سوق الاوراق المالية .

Summary :

This study aims to introduce off-balance sheet accounts (the difference between credits - documentary credits), their types and parties, and shed light on their applications in their context, their different types, and differences. This study will be applied

to three Islamic banks: (Syrian International Islamic Bank - Al Baraka Bank - Al-Sham Bank),

The financial statements are jointly controlled by the mainstream from 2010 to 2022, in order to determine the actual off-budget accounts and what they manage during this period.

The most important findings of the study are the following points:

1- Islamic banks were greatly affected by the Syrian crisis and the subsequent foreign sanctions imposed on the banks, which led to a decline that reached the point of stopping issuing documentary credits and foreign guarantees, severing ties with foreign banks, and limiting work to the local level.

2-The values of off-budget accounts, despite their high value compared to their values in the years before the sanctions, are considered to be in significant decline as a result of the significant inflation in the value of the Syrian pound, noting that the values of off-budget accounts (bank guarantees - documentary credits) are estimated in a bulletin. Evaluating the assets issued by the Central Bank of Syria every year and including them in its data on the stock market.

من أهم التوصيات :

- يجب ادراج قيمة الحسابات خارج الميزانية من قبل المصارف مقرونة بسعر الصرف الذي تم تقييمها بناءً عليه ليتم تحديد حجم عملها بالقيمة الصحيحة ، لبيان أثرها وتطورها أو تراجعها بالقيمة الصحيحة علماً أنه كل ما زاد سعر الصرف كل ما ارتفعت قيم الحسابات خارج الميزانية ، وذلك لا يدل على زيادة قيمتها ضمن المصارف انما يمكن أن يؤدي الى تراجعها لك تزداد بازدياد سعر الصرف بشكل مستمر .

الكلمات المفتاحية :

- (الحسابات خارج الميزانية - الكفالات المصرفية - الإعتمادات المستندية - العقوبات المفروضة على سورية - بنك سورية الدولي الاسلامي - بنك البركة - بنك الشام)

الفهرس

رقم الصفحة	العنوان
أ	المقدمة
ب	مشكلة الدراسة
ب	اهداف الدراسة
ج	اهمية الدراسة
ج	حدود الدراسة
د	محددات الدراسة
د	منهجية الدراسة
	الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة
1	مصطلحات الدراسة
	المبحث الاول : ماهية الحسابات خارج الميزانية
2	ماهية الحسابات خارج الميزانية ومفهومها
2	تعريف الحسابات خارج الميزانية وانواعها
3	مفهوم الكفالات المصرفية
4	اركان الكفالات المصرفية
4	انواع الكفالات المصرفية
7	مفهوم الاعتمادات المستندية
7	تعريف الاعتمادات المستندية
8	اطراف الاعتماد المستندي
9	انواع الاعتماد المستندي
	المبحث الثاني :العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية
14	تعريف العقوبات الاقتصادية
14	ماهية العقوبات الاقتصادية
14	مفهوم العقوبات الاقتصادية
15	انواع العقوبات الاقتصادية

17	المقاطعة الاقتصادية
18	نظام القوائم لسوداء
18	العقوبات الاقتصادية الدولية
18	عقوبات ذات طبيعة مالية
19	العقوبات الاقتصادية على المصارف
	الفصل الثاني: الاطار العملي للدراسة
21	لمحة عن الية التعامل للحسابات خارج الميزانية في المصارف الإسلامية
21	مقدمة عملية عن الحسابات خارج الميزانية
24	لمحة عن بنك سورية الدولي الإسلامي
25	دراسة الحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية في بنك سورية الدولي الاسلامي
28	لمحة عن بنك البركة
28	دراسة الحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية في بنك البركة
32	لمحة عن بنك الشام
32	دراسة الحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية في بنك الشام
38	النتائج
39	التوصيات
40	المراجع

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	الكفالات المصرفية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) بنك سورية الدولي الإسلامي (1
27	الاعتمادات المستندية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) (بنك سورية الدولي الإسلامي)	2
29	الكفالات المصرفية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) بنك البركة (3
31	الاعتمادات المستندية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) (بنك البركة)	4
33	الكفالات المصرفية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) بنك الشام (5
35	الاعتمادات المستندية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢) (بنك الشام)	6

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	رقم الشكل	عنوان الشكل
23	1	سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢
25	2	الكفالات المصرفية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك سورية الدولي الإسلامي)
26	3	الاعتمادات المستندية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك سورية الدولي الإسلامي)
29	4	الكفالات المصرفية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك البركة)
31	5	الاعتمادات المستندية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك البركة)
33	6	الكفالات المصرفية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك الشام)
35	7	الاعتمادات المستندية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ (بنك الشام)
37	8	الحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ في المصارف الثلاثة
38	9	الحسابات خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ في المصارف الثلاثة

● المقدمة العامة :

١- المقدمة :

يحتل العمل المصرفي مكانة هامة في جميع دول العالم لما يقدمه من تسهيلات للمعاملات المالية و حفظ الأموال و تشغيلها و كانت نشأته الأولى في أوروبا لينتقل بعدها الى البلاد العربية و التي تقوم بتقديم الخدمات و التسهيلات التي تقدمها البنوك الإسلامية في سورية ، لأن العمل المصرفي وجد ليقدم التسهيلات التجارية لعملائه فقد أصبح ركناً هاماً من أركان التجارة المحلية منها أم الدولية التي شكلت بدورها إحدى أعمدة اقتصاد البلاد ، لذا كانت المصارف هي الحل الأمثل لمشاكل عدم الثقة في المبادلة التجارية و على وجه الخصوص ما يتعلق منها في التجارة الدولية ، و ذلك بتقديمه مجموعة من الخدمات (الكفالات المصرفية - الاعتمادات المستندية) وتصنف حسابات هذه الخدمات ضمن ميزانية البنوك بحسابات خارج الميزانية ، وان حسابات خارج الميزانية هي التزامات محتملة غير متحققة غير محققة الوقوع ولا تظهر في ميزانية المصارف ولا في البيانات المالية واما يتم ادراجها ضمن الايضاحات التابعة للبيانات المالية ، الا ان هذه الإلتزامات مورداً هاماً للعمولات وتحقيق الأرباح .

وقد تعرض الاقتصاد السوري خلال سنوات الأزمة لاختلالات جوهرية غير مسبوقه خلال عام ٢٠١٠ حتى تاريخ ٢٠٢٢ ، حيث سُجِّل تراجع حاد في المؤشرات كافة، وازداد حدة مع تطور الأزمة وما شهدته المؤسسات من تدمير ممنهج طال مختلف القطاعات وأدت الأزمة الى انكماش اقتصادي،

حيث سُجِّل تراجع حاد في بعض المؤشرات ، إزدادت حدته مع تطور الأزمة وما شهدته الاقتصاد الوطني من تدمير ممنهج طال مناحيه كافة ومنها المصارف الاسلامية و اساسا عمل خدمات التجارة الدولية بحيث تعتبر واحد من الاعصاب الرئيسية التي تعتبر اساساً لعمل المصارف الاسلامية بكافة اقسامها :

١- الاعتمادات المستندية .

٢- الكفالات المصرفية .

٢-مشكلة الدراسة :

تتجلى مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على الأسئلة الرئيسة ويتفرع عنهم عدة أسئلة فرعية سيتم ذكرهم على الشكل التالي :

هل أثرت العقوبات المفروضة على سورية على الحسابات الخارج الميزانية (خدمات التجارة الدولية) ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي السابق الأسئلة التالية :

- أ- هل أثرت العقوبات على الكفالات المصرفية في بنك سورية الدولي الإسلامي ؟
- ب- هل أثرت العقوبات على الاعتمادات المستندية في بنك سورية الدولي الإسلامي ؟
- ت- هل أثرت العقوبات على الكفالات المصرفية في بنك البركة ؟
- ث- هل أثرت العقوبات على الاعتمادات المستندية في بنك البركة ؟
- ج- هل أثرت العقوبات على الكفالات المصرفية في بنك الشام ؟
- ح- هل أثرت العقوبات على الاعتمادات المستندية في بنك الشام ؟

٣-اهداف الدراسة :

- أ- التعرف على اثرالعقوبات على الحسابات الخارج الميزانية (خدمات التجارة الدولية) في المصارف الاسلامية .
- ب- التعرف على العقوبات المفروضة على سورية وأثرها على الحسابات خارج الميزانية .
- ت- التعرف على الاعتمادات المستندية في المصارف الاسلامية .
- ث- التعرف على الكفالات المصرفية في المصارف الاسلامية .

٤- أهمية الدراسة

تكمن أهمية المشروع من خلال الدراسة الكاملة والمعمقة عن العقوبات واثرها على الاقتصاد الوطني وخاصة على عمل (الحسابات خارج الميزانية) في المصارف الاسلامية " الكفالات المصرفية - الاعتمادات المستندية" .

كما تظهر من الناحية العملية من امكانية استفادة الفئات التالية منها :

- ١- الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات اخرى متشابهة
- ٢- المهتمون بشؤون واعمال خدمات التجارة الدولية في المصارف الاسلامية .

٥- حدود الدراسة :

الحدود الزمانية :

يقتصر البحث على دراسة الحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢ .

الحدود المكانية : تناولت الدراسة حالة ثلاث مصارف اسلامية :

- ١- بنك سورية الدولي الإسلامي .
- ٢- بنك البركة .
- ٣- بنك الشام .

٦-محددات الدراسة :

- اقتصرت الدراسة فقط على دراسة الحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية بالمعلومات التي تم الحصول عليها بصعوبة ومع عدم القدرة على التعمق اكثر في المعلومات وذلك للصعوبة الكبيرة الحصول على البيانات العملية ، وانما فقط تم الحصول على البيانات المطروحة للمصارف الاسلامية ضمن سوق دمشق للاوراق المالية .
- العمل المصرفي قائم على اساس السرية المصرفية والصعوبة في الوصول الى المعلومات المعمقة التي تربط اداء السنوات ومقارنتها مع بعضها البعض وبيان مدى تراجع اعمال المصارف وخاصة خدمات التجارة الدولية اضافة الى البيانات المالية والتي فقط تبين مدى اداء عمل المصارف وربحيتها بشكل عام دون معرفة نسبة اداء عمل خدمات التجارة الدولية في كل قسم منها في السنوات التي تمر بها العقوبات .
- عدم وجود قيم الحسابات خارج الميزانية الا بالليرات السورية بحسب القوائم المدرجة ضمن سوق الارقاق المالية مما يصعب تحديد أثرها وترجعها وأثر العقوبات عليها بكل صحيح .

٧-منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي : وذلك من خلال وصف :

- (الحسابات خارج الميزانية) خدمات التجارة الدولية في المصارف الاسلامية:
- الاعتمادات المستندية .
- الكفالات المصرفية .
- العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية .

الفصل الأول : الاطار النظري للدراسة :

مصطلحات الدراسة :

- (الحسابات خارج الميزانية) خدمات التجارة الدولية : هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان. أما التجارة الخارجية هي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى
- الاعتمادات المستندية : هو تعهد خطي محدد من قبل البنك المصدر للوفاء مقابل التقديم المطابق لمستندات الشحن من قبل المورد/المصدر/المستفيد وبحسب شروط وأحكام الاعتماد المستندي. يتم إصدار الاعتماد المستندي بناءً على تعليمات المشتري/المستورد/طالب الإصدار وهو بطبيعته غير قابل للنقض .
- الكفالات المصرفية : هي مستند قانوني-اقتصادي له قيمة مالية نقدية، والذي يتم إصداره من قبل البنك الذي يدار فيه حساب الزبون (من يقدّم الكفالة للدائن). يتم إصدار المستند بناءً على طلب محدّد من الزبون، وبمبلغ معيّن، بحيث أنّ البنك نفسه هو الكفيل لتسديد الكفالة
- العقوبات الاقتصادية : هي جملة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم أو شركة أو غيره على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .

المبحث الأول

ماهية الحسابات خارج الميزانية (خدمات التجارة الدولية) .

مقدمة :

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في اتجاه المصارف نحو تفعيل دور الحسابات خارج الميزانية لديها التي تشتمل على الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية بشكل خاص حيث احتلت هذه الحسابات موقعاً هاماً ضمن أنشطة وخدمات المصارف وأصبح لها أثراً ملحوظاً في ربحيتها على الرغم مما تحمله من مخاطر عديدة، الأمر الذي أثار أيضاً اهتمام المصارف الإسلامية حيث سعت هذه المصارف إلى إيجاد الصيغ التي تتناسب و أحكام الشريعة الإسلامية وتمكنها في آن واحد من تقديم هذه الخدمات في مجال التجارة الداخلية والخارجية وذلك تلبية لحاجة عملائها وضمناً للحفاظ على حصتها في السوق المصرفية .

وفي هذا المبحث تم التعرف على أبرز أنواع الحسابات خارج الميزانية من حيث مفهومها وأطرافها وأنواعها وتطبيقها في البنوك الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية .

١- مفهوم حسابات خارج الميزانية :

تسعى المصارف بشكل مستمر إلى مواكبة جميع الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وتساعدتها في المحافظة على مكانة المصرف بين المصارف المنافسة، و بسبب تعدد هذه الأنشطة واختلافها تقسم إلى ما يظهر منها ضمن الميزانية (كالقروض والتمويلات والإستثمارات) ويطلق عليها اسم حسابات أو بنود داخل الميزانية، والقسم الآخر هو ما لا يظهر ضمن الميزانية (الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية) ويطلق عليها اسم حسابات أو بنود خارج الميزانية و هنا يكمن التساؤل لماذا تصنف هذه الأنشطة كحسابات خارج الميزانية وما المقصود بخارج الميزانية ؟

الجواب : يتم تصنيف هذه الحسابات بهذا الشكل وذلك لأنها تعد التزامات محتملة غير محققة الوقوع بشكل أكيد وعليه لا يمكن تصنيفها ضمن بنود المطلوبات أو ضمن بنود الموجودات في الميزانية العمومية للمصرف ولهذا عدت حسابات خارج الميزانية.

٢- تعريف الحسابات خارج الميزانية :

عرف الحسابات خارج الميزانية العديد من الباحثين فمنهم من عرفها على أنها تلك النشاطات التي تضمن التزامات احتمالية قد تحدث في وقت لاحق لكن لا يمكن تصنيفها كموجودات أو مطلوبات (عقل ،٢٠٠٠:ص ٢٩١) بينما عرف (khasaweneh & al khadash, 2014 p 13)

أنها الأصول والالتزامات الطارئة التي لا تظهر في البيانات المالية . كما تستخدم البنود خارج الميزانية كأداة لإدارة المخاطر وزيادة الربحية أما (swain & panda 2017 p 183) فقد عرفها بأنها تعتبر من الخدمات والمنتجات المصرفية الغير متعلقة بخدمات الإقراض التقليدية .

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف الحسابات خارج الميزانية من وجهة نظر الباحث على أنها مجموع الالتزامات المستقبلية المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف، ولا تظهر ضمن ميزانية المصرف وأبرز الأمثلة على هذه الحسابات الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية .

٣ أنواع الحسابات خارج الميزانية :

تتضمن الحسابات خارج الميزانية نوعان رئيسيان يتم التعامل بها على نحو كبير في المصارف وهي الكفالات المصرفية، والاعتمادات المستندية

٣-١ الكفالة المصرفية :

٣-١-١ مفهوم الكفالة المصرفية:

الكفالات المصرفية هي عبارة عن أحد أنواع التسهيلات غير المباشرة التي يقدمها المصرف لعملائه الذين يشتركون في المناقصات المعلن عنها من قبل الجهات العامة في معظم الأحيان أو الخاصة أحياناً أخرى ويتطلب الاشتراك في هذه المناقصات أداء تأمينات ولهذا يلجأ العملاء أو الراغبون في الإشتراك بهذه المناقصات إلى إصدار كفالة مصرفية من المصرف.

٣-١-٢ تعريف الكفالة المصرفية :

تعهد خطي صادر عن البنك (الكفيل) بناءً على طلب عميله (المكفول). بحيث يتعهد البنك بموجبه بسداد مبلغ معين خلال مدة محددة لصالح جهة معينة (المستفيد) عند أول مطالبة

من تلك الجهة نتيجة إخلال المكفول بتنفيذ التزام معين تجاه المستفيد (عبدالله و الطراد
٢٠١١ ص ٣١٢)

٣-١-٣ أركان الكفالة المصرفية :

- ١- البنك الكفيل :هو البنك الذي يقوم بإصدار الكفالة بناء على طلب العميل نفسه، حيث يصدر صك الكفالة الذي يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين للمستفيد في حال أخل العميل بتنفيذ التزاماته المحددة بالكفالة.
- ٢- العميل المكفول : المكفول وهو الجهة التي تصدر الكفالة بناء على طلبه حيث يكفله البنك بموجب صك الكفالة أمام الجهة المستفيدة .
- ٣- المستفيد :الجهة التي تصدر لصالحها الكفالة .
- ٤- الغرض: هو الحق الذي ترتب عليه الالتزام في ذمة المكفول تجاه المستفيد (ياملكي أكرم ٢٠٠٨ : ص ٣٢٧).
- ٥- الصيغة : وهي صيغة صك الكفالة المحرر حيث يجب أن تكون هذه الصيغة واضحة بحيث تبين ما يلي
 - أ- تعهد الكفيل بالدفع للمستفيد لدى أول مطالبة
 - ب- تحديد الأطراف بشكل دقيق (الكفيل – المكفول – المستفيد).
 - ت- مدة الكفالة من خلال تحديد تاريخ محدد لانتهاؤ لكفالة.
 - ث- مبلغ الكفالة والعملة التي سيتم بها الوفاء ،

٣-١-٤ أنواع الكفالات المصرفية :

- أ- كفالة التأمينات الأولية / كفالة دخول العطاء: وهي من الكفالات التي تطلب عند الرغبة في الاشتراك بالمناقصات التي يعلن عنها من الجهات الراغبة في التعاقد مع أطراف لتنفيذ مشروع معين و عليه يتوجه الراغبين بالاشتراك في هذه المناقصات إلى أحد البنوك لإصدار كفالة أولية يتعهد البنك المصدر لها بموجها بدفع مبلغ معين للجهة المستفيدة في حال انسحاب المكفول من المناقصة وعدم الإيفاء بالتزاماته بعد رسو المناقصة عليه، حيث أن الغاية من هذا النوع من الكفالات هو ضمان جدية

العميل المشترك بالمناقصة وعدم انسحابه في حال ارتفاع الأسعار مثلاً (الشمري
صادق راشد ٢٠١٤: ص (٢٩٧))

ب- كفالة التامينات النهائية / كفالة حسن تنفيذ : وهي الكفالات التي تقدم بعد رسو
العطاء على المتقدم ضماناً لالتزاماته بتنفيذ العطاء المحال عليه، وحال تقديم هذه
الكفالة للجهة المستفيدة يتم إعادة الكفالة الأولية وتوقيع العقود بين الأطراف، فبعد أن
تتم إحالة العطاء على أحد المقاولين أو الموردين المتقدمين وإعلامه بذلك فإن هذا
المقاول أو المورد يتوجه للمصرف طالباً إصدار كفالة لصالح المستفيد وتحل محل كفالة
دخول العطاء ولهذا يحق للمستفيد المطالبة بدفع قيمة كفالة الدخول في العطاء في حال
عدم تقديم هذه الكفالة وحين يوقع المقاول أو المورد المحال عليه العطاء على العقد و
يقدم كفالة التنفيذ تقوم الجهة صاحبة العطاء بإعادة الكفالة الابتدائية إلى المصرف
للإلغاء ذلك لانتهاء الغاية التي قدمت لأجلها (الراوي خالد وهيب، ٢٠٠٠: ص ١٣٢).

ت- كفالة الدفعة المقدمة (كفالة السلفة) : وهي الكفالات التي تطلبها الجهة المستفيدة
المحلية للعطاء لضمان استرداد قيمة الدفعة المقدمة التي ستدفعها للجهة المحال إليها
العطاء (المكفول) وذلك في حالة المشاريع الكبرى التي يتطلب البدء بتنفيذها مبالغ كبيرة
قد تفوق قدرة الطرف المنفذ للمشروع بسبب عدم كفاية موارده الذاتية مما يشجع
الراغبين في التقدم للعطاءات المعلن عنها لمثل هذه المشاريع الكبرى وعليه ففي مثل هذا
النوع من الكفالات يكفل البنك المصدر لها للجهة المستفيدة استرداد هذه الدفعة التي
تتراوح غالباً بين ١٠-٢٠ من قيمة المشروع تدريجياً وفقاً لمراحل تنفيذ المشروع الشمسي
جاسم علي وآخرون ٢٠٠٧ ص ٣٨٠-٣٧٩).

ج - كفالات الدفع: يصدر هذا النوع من الكفالات لغاية ضمان دفع مبلغ معين للمستفيد
بحيث يضمن البنك مصدر الكفالة سداد مبلغ معين للمستفيد في حال عدم التزام المكفول
(طالب الإصدار) بسداد المبلغ للمستفيد.

وتستخدم مثل هذه الكفالات في عمليات الاستيراد والتصدير، حيث توفر كافة كفالات الدفع
للمصدر (المستفيد) حماية حقوقه في حال فشل المستورد (طالب إصدار) الكفالة أن يسدد
إليه ثمن البضاعة أو الخدمات المقدمة إليه والغرض من هذه الكفالة ببساطة هو تأمين

الدفع وبالتالي فهي تختلف عن الشكل التقليدي للكفالات المصرفية والتي تعمل على تأمين الأداء بشكل عام (د . الصيرفي محمد، ٢٠١٦: ص (١٧٤))

هـ - كفالة الصيانة: يصدر هذا النوع من الكفالات لضمان المكفول (المنفذ للمشروع بإجراء أعمال الصيانة والإصلاحات التي يحتاجها المشروع الذي سبق تنفيذه من قبله، وعادة ما تكون مدة هذه الكفالة سنة واحدة (عبد العظيم حمدي ١٩٩٦: ص ٢١).

و - كفالة الجمارك: وهي كفالات تصدر كضمان لحقوق خزانة الدولة، حيث إنه وفقاً للأنظمة والقوانين الجمركية فإنه لا يجوز سحب البضائع من المنطقة الجمركية إلا بعد سداد الرسوم المحددة وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة و كونه قد يستغرق تقديم الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع وقتاً طويلاً ريثما يتم فرز البضائع وفحصها وفحص الأوراق والمستندات الخاصة بالبضاعة من فاتورة الشراء والعقود والمراسلات والاعتمادات المصرفية و سائر المستندات التي تراها إدارة الجمارك ذلك لتقدير قيمة البضاعة وبالتالي قيمة الرسوم المستحقة الأداء و عليه و تسهياً لعميلة التخليص الجركي ودرءاً من تحميل المستورد أعباء إضافية متمثلة بمصاريف التخزين و منعاً من تعرض البضاعة للتلف في حال عدم تحمل هذا النوع من البضائع لفترات تخزين طويلة، و لهذه الأسباب تسمح إدارة الجمارك بسحب البضاعة قبل تقدير الرسوم المستحقة التسديد و لكن مقابل تقديم كفالة مصرفية يتعهد بموجها البنك المصدر بدفع الرسوم المستحقة عند تقديرها (د) الصيرفي محمد، ٢٠١٦ ص ١٧٤

ز- الكفالات الخارجية (كفالات البنوك) وهي عبارة عن كفالات تصدر عن أحد البنوك المحلية بناء على طلب أحد البنوك المراسلة في الخارج والتي يتعهد بموجها البنك المحلي بدفع مبلغ معين خلال مدة محددة لصالح أحد المقيمين في بلد البنك المحلي (المستفيد) في حال إخلال العميل غير المقيم و المكفول من قبل البنك المراسل بأداء التزاماته تجاه المستفيد أ تكون صادرة عن المصرف المراسل بناء على طلب المصرف المحلي نيابة عن احد عملائه لصالح المستفيد المقيم في بلد المصرف المراسل (عبدالله و الطراد ٢٠١١ : ص ٣١٨) .

٣-٢ الاعتمادات المستندية:

٣-٢-١ مفهوم الاعتماد المستندي: بعد الاعتماد المستندي من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف في مجال التجارة الدولية، وقد كانت فكرة الاعتماد المستندي وسيلة تضمن حقوق أطراف عمليات التجارة الدولية من مصدريين و مستوردين حيث تضمن للمصدر قبض ثمن البضاعة التي قام بشحنها للمستورد كما تضمن بالمقابل للمستورد أن يستلم بضاعة مطابقة للمواصفات المتفق عليها مقابل سداد ثمنها وبهذا يوفر عامل الثقة و الأمان الأطراف الصفقة التجارية.

وقد سمي اعتماداً مستندياً استناداً للمستندات المرفقة معه باعتبارها الأداة الوحيدة التي يقوم عليها التعامل بين أطرافه كما أن تسليمها يمثل حيازة البضاعة (حمرة محمد ٢٠٠٨ ص: ٢٧)

٣-٢-٢ تعريف الاعتماد المستندي:

يعرف الاعتماد المستندي بأنه تعهد خطي يصدر عن المصرف فاتح الاعتماد بناء على طب المستورد الصالح المستفيد (المصدر) عن طريق المصرف المرسل يتعهد فيه بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية محددة خلال مدة محددة مقابل استلام المصرف المرسل لمستندات محددة بشرط مطابقة هذه المستندات لشروط فتح الاعتماد (الكيلاي، محمود ٢٠٠٨ ص ١٦٤).

كما يعرف بأنه تصرف قانوني يتعهد المصرف المنشئ بمقتضاه بأن يدفع لطرف ثالث يدعى المستفيد أو لأمره مبلغاً من المال وفقاً لتعليمات العميل الأمر أو أن يتعهد بأداء قيمة الكمبيالة أو الكمبيالات التي يسحبها المستفيد أو يقبلها أو يتداولها مباشرة أو يفوض أي مصرف آخر للقيام بذلك لقاء مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها مسبقاً (دياب، حسن، ١٩٩٩ ص: ١٩).

وعرفته المادة الثانية من نشرة الأصول و الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP ٦٠٠)

بأنه: "هو أي ترتيب كيفما سمي أو وصف و هو غير قابل للنقض وبالتالي فهو يشكل تعهد

قطعي من المصرف المصدر لأداء إيفاء التقديم المستوفي"

٣-٢- أطراف الاعتماد المستندي :

- ١- المستورد / طالب إصدار الاعتماد : هو الزبون المستورد الذي يقوم بطلب فتح الاعتماد من قبل البنك بناءً على عقد البيع المبرم بينه وبين المصدر (المستفيد) وتحديد شروط الاعتماد بما ينسجم ويتفق مع شروط العقد المبرم بينه وبين المستفيد نور الدين باسم محمود ٢٠٠٩ : ص ٣٠)
- ٢- المصدر / المستفيد : وهو البائع (المصدر) الذي فتح الاعتماد بناءً على طلب عميله المستورد لصالح المستفيد ويقوم بتبليغه لبنك المستفيد (البنك المراسل في بلد المصدر) (د. مشعل عبد الباري بن محمد علي ٢٠٠١ : ص ٢٠)
- ٣- البنك مصدر الاعتماد: هو البنك الذي يقوم بالنيابة عن عميله طالب الإصدار بإصدار اعتماد مستندي لصالح المستفيد ويقوم بتبليغه لبنك المستفيد .
- ٤- البنك المبلغ : هو البنك المراسل للبنك فاتح الاعتماد و الموجود في بلد المستفيد وهو الذي يبلغ الاعتماد للمستفيد بناء لطلب البنك المصدر (عبدالله خالد أمين الطراد اسماعيل ابراهيم ٢٠١١ : ص ٢٧٨)
- ٥- البنك المسمى / المعين : هو البنك الذي يكون الاعتماد متاحاً لديه (و غالباً ما يكون هو المصرف المعزز في حال وجوده وتحديد المصرف المسمى ضمن نص الاعتماد. اي أنه سيكون مفوضاً من قبل المصرف مصدر الاعتماد لاستلام المستندات و تدقيقها و الوفاء إلى المستفيد وفقاً لشروط الدفع التي نص عليها الاعتماد إذا تبين أنها مطابقة (مصرف سورية المركزي ٢٠١٨ : ص ١٥)
- ٦- البنك المغطي : هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة المستندات للبنك الذي سدد هذه القيمة للمستفيد بناءً على طلب البنك المصدر، و ذلك في حالة عدم امتلاك البنك المصدر للاعتماد لحسابات لدى البنك الذي سدد قيمة المستندات للمستفيد و يلتزم البنك المغطي بتعليمات البنك المصدر للاعتماد الخاصة بالتغطية التي يجب أن تكون خاضعة للنشرة URR ٧٢٥ الخاصة بأوامر التغطية بين المصارف و على أن ينص الاعتماد صراحة على التقييد بهذه التعليمات (الكيلاني، محمود ٢٠٠٨ : ص ١٧٩) . (مصرف سورية المركزي ٢٠١٨ : ص ١٦).

٧- البنك المعزز : هو البنك الذي يقوم بتعزيز الاعتماد بناء على طلب البنك مصدر الاعتماد ويكون بذلك التزامه التزاماً مبرماً غير قابل للرجوع منذ إضافته لتعزيزه للاعتماد. و الغاية من التعزيز أنه بالرغم من أن الاعتماد المستندي يشكل تعهداً غير قابل للنقض بتنفيذ الشروط الواردة فيه من قبل المصرف مصدر لاعتماد إلا أن هناك حالات يرغب المستفيد بأن يصدر التعهد لصالحه عن المصرف الذي يتعامل معه أو احد المصارف العاملة في بلده مصرف سورية المركزي ٢٠١٨ ص (١٤).

٤-٢-٣ أنواع الاعتماد المستندية :

١- التصنيف الرئيسي للاعتمادات المستندية :

أ- الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) وهي الاعتمادات الواردة لغاية التصدير و بحيث يطلب البنك في بلد المستورد الأجنبي من البنك في بلد المصدر المحلي تبليغ الاعتماد لصالح المصدر و المفتوح بناءً على طلب المستورد (عبدالله و الطراد، ٢٠١١: ص ٣٠٥).

ب- الاعتمادات المستندية الصادرة (اعتمادات الاستيراد): وهي الاعتمادات المفتوحة لغاية استيراد بضاعة من الخارج و تفتح في بلد المستورد المحلي لصالح المصدر الأجنبي، و يتم تبليغها عن طريق المصارف الخارجية إلى مستفيدين مقيمين في الخارج (عبدالله و الطراد ٢٠١١ : ص ٢٨٥)

٢- تصنيف الاعتمادات المستندية من حيث الاستعمال : إن أبرز أنواع الاعتمادات المستندية التي ورد ذكرها ضمن النشرة UCP ٦٠٠ من الأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية هي كالتالي:

أ- الاعتماد المعزز: وهو اعتماد يطلب فيه البنك المصدر من أحد البنوك المراسلة أن يضيف تعزيزه على الاعتماد و قد يكون البنك المعزز هو نفسه البنك المبلغ، و بذلك يصبح البنك المعزز ملتزماً بتسديد قيمة المستندات المقدمة من قبل المستفيد و المطابقة لشروط الاعتماد ضمن صلاحيته و يكون تعهد البنك المعزز تجاه المستفيد مستقلاً عن تعهد المصرف مصدر الاعتماد تجاه المستفيد (UNION BANK INDIA P9-10).

ب- الاعتماد القابل للتحويل: هو اعتماد ينص فيه على حق المستفيد بتحويل الاعتماد كلياً أو جزئياً لمستفيد آخر أو أكثر و يجب أن ينص الاعتماد صراحة بأن الاعتماد قابل للتحويل و

يستعمل هذا النوع عادة إذا كان المستفيد الأول وسيطاً أو وكيلاً للمستورد في بلد المصدر فيقوم بدوره بتحويل الاعتماد إلى المصدرين الفعليين للبضاعة والاستفادة من فروق الأسعار وتحويل ، الاعتماد لا يعني تظهير الاعتماد الأصلي وإنما يصدر اعتماد جديد لصالح المستفيد الثاني (عبد الرحمن، حاتم محمد ٢٠٠٣ :ص ٧-٨)

وهناك أنواع لم تذكره نشرة القواعد والأعراف الدولية الموحدة وهي عبارة عن ممارسات مصرفية تتبعها المصارف في سبيل تسهيل العمليات التجارية و من أبرزها :

١- اعتماد الدفعة المقدمة : وهو الاعتماد الذي يطلب فيه العميل المستورد (فاتح لاعتماد) من البنك المصدر للاعتماد دفع مبالغ معينة للمستفيد قبل تقديمه لمستندات الاعتماد وتخصم هذه المبالغ لاحقاً من قيمة المستندات التي يقدمها المصدر للدفع وغالباً ما يشترط المصرف المصدر للاعتماد على المصدر تقديم كفالة بنكية تضمن إعادة قيمة الدفعة المقدمة في حالة عدم الالتزام بشروط الاعتماد زيدان، أحمد ٢٠٠٩ ، :ص ١٩).

٢- اعتماد الشرط الأحمر: وهو اعتماد مشابه لاعتماد الدفعة المقدمة إلا أنه في اعتماد الشرط الأحمر يكون المصرف مبلغ الاعتماد مفضلاً من قبل المصرف مصدر الاعتماد بتسديد قيمة الدفعة المقدمة للمستفيد و سمي باعتماد الشرط الأحمر كونه يتضمن عبارة RED CLAUSE باللون الأحمر للتنوية إلى أهمية هذا الشرط (UNION BANK INDIA P5).

٣- اعتماد الشرط الأخضر: هو اعتماد مشابه لاعتماد الشرط الأحمر إلا أن المستفيد يلتزم بتخزين البضاعة المنتجة في مخازن باسم المصرف مبلغ الاعتماد أو بمخازن تابعة للمصرف و ذلك إلى أن يصبح المستفيد جاهزاً لشحن هذه البضاعة كما أن هذا النوع من الاعتمادات يغطي مصاريف تخزين البضاعة باسم البنك و يكون هذا الشرط بمنزلة ضمان يقدمه المستفيد مقابل الدفعة المقدمة المستلمة ويقوم البنك بالإفراج عن البضاعة من المخازن مقابل تعهد خطي من المستفيد بتقديم المستندات المطابقة قبل انتهاء مدة الاعتماد(مصرف سورية المركزي ٢٠١٨ : ١٩).

٤-الاعتماد المقابل و الظهير (BACK TO BAKE): هو الاعتماد الذي يقوم المستفيد بفتحه بضمانة الاعتماد المفتوح لصالحه من قبل المستورد و عادة ما تم اللجوء إلى هذا النوع من الاعتمادات عندما يكون المصدر (المستفيد الأول) و هو المستفيد من الاعتماد الأول الأصلي غير قادر على توفير البضاعة موضوع الاعتماد أو أن يكون مجرد وسيط تجاري يعمل على شراء البضاعة من طرف آخر هو المستفيد الثاني لتوفيرها و شرائها منه لأنه في بعض الحالات يكون

الاعتماد الأصلي غير قابل للتحويل فيلجأ المستفيد الأول إلى فتح اعتماد آخر لصالح المستفيد الثاني وبضمانة الاعتماد الأصلي (فهيي ١٩٩٧-ص٥٦-٥٨) .

٥- الاعتماد الدوار: هو اعتماد قابل للتجديد لمرة واحدة أو لعدة مرات وضمن حدود معينة وعادة ما يستعمل هذا النوع من الاعتمادات لتنفيذ سلسلة من العمليات التجارية خلال مدة زمني محدودة و حيث يمكن للمستفيد تقديم مستندات عند كل عملية جديدة وفي حدود قيمة الاعتماد و خلال مدة صلاحيته و بعدد المرات المحددة ضمن الاعتماد (بونحاس، عادل ٢٠١٤ : ص ١٥).

٦- اعتماد المشاركة - الاعتماد الجماعي: وهو اعتماد يتشارك في فتحه عدة بنوك نتيجة ضخامته و عدم قدرة بنك واحد بمفرده على تحمل مخاطر هكذا اعتماد و عادة ما يتم فتح هذا النوع من الاعتمادات لتمويل مشاريع ضخمة تتطلب مبالغ كبيرة جداً مثل بناء الطائرات و السفن و بحيث يشارك كل بنك بحصة معينة من هذا الاعتماد وتكون هذه المشاركة على شكل خطاب ضمان يصدر من البنك المشارك بمقدار حصته و لصالح ما يعرف بالبنك القائد و هو البنك الذي يقوم بدعوة مجموع من البنوك المشاركة في هذا الاعتماد و هو البنك المسؤول عن فتح الاعتماد و إضافة تعزيزه و إدارته و تنفيذه مقابل عمولة يحل عليها، فإذا أوفى الأمر بفتح الاعتماد بالتزاماته أعيدت خطابات الضمان للبنوك المشاركة وإذا لم يلتزم و عجز عن السداد يقوم البنك القائد بإخطار البنوك المشاركة و تحصل مبالغ خطابات الضمان الصادرة عن هذه البنوك بحيث يتحمل كل بنك مشارك جزء من المبلغ بمقدار مشاركته (غنيم، أحمد ١٩٩٧ :ص ٢٢).

٧- اعتماد الجهور - اعتماد الضمان : هو نوع من الاعتمادات ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بدلاً عن خطابات الضمان لأن القانون الأمريكي يحظر على البنوك إصدار خطابات الضمان و هو تعهد خطي يتعهد بموجبه البنك المصدر له بمقابلة سحبوات المستفيد عليه بمبالغ لا تزيد عن قيمته و خلال مدة محددة مقابل مستندات محددة يقدمها المستفيد وهكذا فإن اعتماد الضمان يصدر بشكل اعتماد مستندي ولكنه يفى بغرض الكفالات (عبدالله والطراد ٢٠١١ ص ٣٢٣)

٥-٢-٣ تطبيقات الاعتمادات المستندية في المصارف الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية بتمويل عمليات الاعتمادات المستندية عبر صيغ متعددة ومن هذه الصيغ (المرابحة - المضاربة - المشاركة).

١- اعتماد المرابحة: لا بد عند الحديث عن اعتماد المرابحة من تعريف المرابحة كخطوة أولى والتي جاء تعريفها في المعيار رقم ٨ من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام ٢٠١٧ و الخاص بالمرابحة على الشكل التالي:

المرابحة هي بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه، بنسبة من الثمن أو بمبلغ مقطوع سواء وقعت من دون وعد سابق وهي المرابحة العادية أو وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة وهي المرابحة المصرفية. وهو أحد بيوع الأمانة التي يعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة المعتادة .

وعليه فإن اعتماد المرابحة هو الاعتماد الذي يفتح لاستيراد البضاعة المطلوبة باسم البنك وبيعها مرابحة للعميل، حيث يكون العميل بحاجة للحصول على تمويل من قبل البنك لشراء البضاعة المستوردة حيث يقدم العميل للبنك وعداً بشراء البضاعة المستوردة من المصرف مرابحة بعد تملكه لها وحيازتها على أن يقدم العميل إقراراً خطياً بعدم وجود تعاقد بينه وبين المورد الأصلي قبل توقيع عقد الوكالة، كما يقدم إفادة خطية بعدم تملكه لشركة المورد وفي هذه الحالة تكون عائدات المصرف هي النفقات الفعلية (ما دفعه المصرف للغير كتكلفة على البضاعة غير ثمن شرائها من تامين و أجور و شحن و رسوم و العمولات المصرفية الخاصة بإصدار وتنفيذ الاعتماد إضافة إلى نسبة المرابحة المتفق عليها بين المصرف و العميل، حيث يفتح الاعتماد باسم البنك كونه المشتري للبضاعة (مصرف سورية المركزي ٢٠١٨:٣٤)

٢- اعتماد المضاربة: عرفها المعيار رقم ١٣ من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام ٢٠١٧ و الخاص بالمضاربة على الشكل التالي:

المضاربة شركة في الربح بمال من جانب رب (المال) و عمل من جانب آخر (المضارب).

و اعتماد المضاربة هو اعتماد يفتح للعملاء الذين لديهم القدرة و الرغبة على تنفيذ الصفقات التجارية دون امتلاكهم لموارد مالية ذاتية كافية لإتمام هذه الصفقات التجارية فيقوم المصرف في مثل هذه الحالة بتقديم رأس المال اللازم لشراء البضاعة و يتولى العميل مهمة بيعها لاحقاً و تحقيق الربح الذي يوزع بين البنك و العميل وفقاً للنسب المتفق عليها ضمن عقد المضاربة (بسيوني أسامة عبد المنعم ٢٠١٠ : ص ١٨٣-١٨٣).

٣- اعتماد المشاركة: جاء تعريف المشاركة في المعيار رقم ١٢ من المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لعام ٢٠١٧ و الخاص بالمشاركة على الشكل التالي:

اتفاق اثنين أو أكثر على خلط مالهما و عملهما أو التزامهما في الذمة بقصد الاسترباح، فاعتماد المشاركة هو الاعتماد الذي كون العميل مساهم بجزء من قيمة الاعتماد المستندي من خلال تقديم غطاء نقدي بنسبة معينة من قيمة الاعتماد و يساهم المصرف بالجزء المتبقي من قيمة الاعتماد و ذلك في حالة تنفيذ بعض الصفقات التجارية التي لا يمتلك العميل الموارد المالية الذاتية الكافية لتنفيذها (محمد أمال نوري :ص ٢٧٧)

٤-الاعتماد المستندي وفقاً لصيغة التمويل الذاتي من قبل المستورد (اعتماد الوكالة):

و يكون في حالة قيام الأمر بفتح الاعتماد بتقديم تغطية نقدية ١٠٠% من قيمة الاعتماد المستندي، و الأعمال التي يقوم بها البنك هي بصفته وكيلاً عنه و بالتالي يقوم البنك بأخذ أجر على هذا فإن جميع مقابل تقديمه لهذه الخدمات فضلاً على العمولات التي يتقاضاها مقابل إصدار و تنفيذ الاعتماد المستندي. ٦-٢-٣ الحكم الشرعي في الأجر على الاعتمادات المستندية : جرت العادة و العرف على أن يتحمل الأمر بفتح الاعتماد (المستورد العمولات و المصاريف البنكية داخل بلده كعمولة فتح الاعتماد و مصاريف السويفت و الفاكس و غيرها من المصاريف بالنسبة و كذلك الأمر بالنسبة للمستفيد من الاعتماد (المصدر)، حيث يتحمل العمولات و المصاريف البنكية داخل بلده كعمولة التبليغ و التعزيز و مصاريف إرسال المستندات و فحصها و تخضع في النهاية هذه العمولات و المصاريف لاتفاق الطرفين (المستورد و المصدر) إضافة إلى شروط الاعتماد و الأصول و الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية .

المبحث الثاني

العقوبات الإقتصادية المفروضة على سورية

تعريف العقوبات الاقتصادية :

تعريف العقوبات الاقتصادية أمرا لا يخلو من الصعوبة ومكمن الصعوبة هنا يأتي أنه في ميثاق الأمم المتحدة لم يستخدم هذا المصطلح مباشرة ، وإنما توجد عدة مصطلحات تشير على فكرة العقوبات ، أما غالبية الفقه ، فيعتبرون مصطلح الجزاء الدولي هو الأنسب للتعبير عن العقوبات الدولية ، وبما أن العقوبات الاقتصادية هي عقوبات ذات طابع دولي عقوبات دولية ، وجب علينا تحديد مفهوم لمصطلح العقوبة أو الجزاء الدولي ، ثم القيام بتعريف العقوبات الاقتصادية مما يؤدي إلى إضفاء نوع من التدقيق لها حتى لا يؤدي ذلك إلى التسرع في استخدامها ، وغياب الضوابط التي تحكم العمل بها .(عميش ، رشيد ، ٢٠١٧)

ماهية العقوبات الاقتصادية :

يعتبر الجزاء الاقتصادي أو كما يصطلح عليه بالعقوبات الاقتصادية أحد أنواع الجزاءات الدولية التي توقعها منظمة دولية عالمية أو إقليمية أو حتى دولة واحدة أو عدة دول على دولة واحدة أو عدة دول ارتكبت عملا غير مشروع وذلك بحرمانها من التعامل الاقتصادي أو تفويت معاملات تجارية عليها لإعادتها إلى جادة المشروعية الدولية .(بن طاع الله زهيرة ٢٠١٩)

مفهوم العقوبات الاقتصادية :

تتعدد المصطلحات التي تطلق في هذا الشأن ، فهناك من يطلق عليها لفظ المقاطعة الاقتصادية وهناك من يسميها بالحظر الاقتصادي وفريق ثالث بالحرب أو العدوان الاقتصادي أما الرابع فيطلق عليها " العقوبات الاقتصادية " ، وهو المصطلح الذي سيتم الاعتماد عليه في هذه الورقة لأنه يدل على المشروعية ويحمل معنى العقاب القانوني .(بن طاع الله زهيرة ٢٠١٩) .

انواع العقوبات الاقتصادية :

وتنقسم العقوبات الاقتصادية من حيث العمل بها إلى نوعين أحدهما سلمي والآخر إيجابي يحوي كل منها عدة إجراءات :

- ١- الإجراءات السلبية : التي تستهدف الطرف المعتدي مباشرة من خلال إضعافه عسكرياً ومادياً مع حرمانه من إقامة علاقات طبيعية مع باقي البلدان ، تشتد في حالات العدوان العسكري . هذه التدابير التي تهدف لتشديد الخناق على الطرف المعتدي واضعاف سلوكه غير الشرعي ، تتم من أساليب .(بازغ ، عبد الصمد ، ٢٠١٣)
- ٢- المقاطعة الاقتصادية : ويمكن تعريفها أنها الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة وأخرى معتدية ، عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما ، وتتمثل هذه المقاطعة ، التي عرفت العلاقات الدولية من قرون ، في عدة إجراءات ، منها : وقف كافة العلاقات الاقتصادية التجارية ، والمالية ، والإستثمارية ، والاجتماعية أيضاً كالسفر . وتعتبر المقاطعة الاقتصادية الأسلوب الأمثل للعقوبات الاقتصادية التي تأتي من قبل دولة أو مجموعة دول .(بازغ ، عبد الصمد ، ٢٠١٣)
- ٣- الحصار الاقتصادي : إذ ساهمت الآراء والنظريات في الحقل القانوني للعلاقات الدولية في ظهور الحصار الاقتصادي السلمي ، والذي يعتبر بالأصل عمل حربي تنفذه قوة جوية القدرة الاقتصادية للدولة المراد معاقبتها . وقد شرع هذا الإجراء مجلس الأمن على أن يتم بحراً مدعوماً بالحصار الجوي ، وهو ما جرى إقراره من قبل مجلس الأمن ضد ليبيا في ٣١ مارس
- ٤- الإجراءات الجمركية : التي جاءت نتيجة تطور العلاقات الاقتصادية الدولية وما تتضمنه من تطور في أساليب الاستيراد والتصدير . ومن أنواع هذه العقوبات ، الزيادة المستمرة والعالية على الرسوم الجمركية . .(بازغ ، عبد الصمد ، ٢٠١٣)
- ٥- وقف العلاقات الاقتصادية : وهو أشبه بعزل الدولة المعاقبة من خلال منع أية روابط اقتصادية معها أو أية إستثمارات على أراضيها ، كما تصل لمنع السفر لها ومنها وهو ما ينعكس سلباً على رعايا الدولة المعاقبة بالاتجاهين الاقتصادي والنفسي .(بازغ ، عبد الصمد ، ٢٠١٣)

● الطابع الاقتصادي : وذلك انطلاقا من استهداف المصالح الاقتصادية للدولة ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق حرمانها من الامتيازات المالية والتجارية في إطار العلاقات الاقتصادية للدولة التي تكون محل العقوبات الاقتصادية ، لأن المحرك الأساسي في تنمية الشعوب هو الاقتصاد بل هو عصب حياتها وجل ما تطمح إليه أي دولة هو التطور الاقتصادي لأن ذلك سينعكس إيجابا على كافة الجوانب والمجالات الأخرى السياسية والاجتماعية ، (عميش ، رشيد ، ٢٠١٧) .

فعالية العقوبات الاقتصادية مرتبطة بالالتزام بالتنفيذ . " فعالية العقوبات الاقتصادية على المستوى الدولي على عدة عوامل منها عالمية تنفيذ الجزاءات والوضع الاقتصادي للدولة المستهدفة والموقع الجغرافي والاستراتيجي فضلا عن العوامل السياسية وغيرها ففعالية العقوبات الاقتصادية تتطلب شروطا ثلاثة :

- ١- أن يكون اعتماد المعتدي على غيره قويا من الوجهة الاقتصادية ،
 - ٢- أن تشمل خطة الجزاءات أهم القطاعات الحيوية المؤثرة في اقتضاء المعتدي ، وذلك باستخدام أكثر وسائل الخنق الاقتصادي ملائمة .
 - ٣- أن تعزز الإجراءات الاقتصادية بإجراءات ذات طبيعة أخرى " سياسية ، عسكرية " . لأنه يخشى أن تكون العقوبات الاقتصادية محدودة الفعالية إذا ما طبقتها دولة واحدة ، إذ يمكن للدول أوالدولة المعاقبة أن تفلح في الالتفاف عليها بالتعامل مع دول أخرى ، فإذن من الضروري أن تكون محل تشاور وتنسيق دوليين قبل فرضها بسبب التشابك والتداخل الذي يربط ويميز العلاقات الاقتصادية بين الدول .
- الحظر الاقتصادي :يعد الحظر من أخطر وسائل العقوبات الاقتصادية على الصعيد الدولي ، إذ يؤدي اهتزاز النظام الاقتصادي للدولة ، وحرمان الشعب من السلع التي يحتاجها مما قد يعدم الثقة في الحكومة ما يؤثر سلبا في سياستها وبالتالي منعها من ارتكاب الفعل المخالف مجددا . وقد عرفه الدكتور محمود حسين على أنه قيام حكومة دولة أو منظمة إقليمية دولية بفرض حظر على التجارة بشكل عام أو على واحد أو أكثر من جوانبها المختلفة على الدولة أو الدول المستهدفة بالعقوبة ، أما الدكتور وضاح الزيتون فيعرفه على أنه:

● اجراء متعلق بإيقاف تصدير سلعة أو عدد من السلع أو جميع السلع إلى دولة معينة كعقوبة لها أو كوسيلة للضغط عليها ، وتستعمل الحظر دولة واحدة أو مجموعة دول أو المنظمات الإقليمية أو الدولية ،

● حظر هو منع إرسال الصادرات لدولة أو عدة دول ، ولكي يكون الحظر فعالا تقوم المنظمة بحث الدول على تحديد نوع المنتج المحظور ، مثل الأسلحة ، البترول ... إلخ ، بالإضافة إلى أن الحظر قد يكون عاما كليا بحيث يمنع من خلاله أي عملية تصدير للسلعة إلى الدولة الهدف مهما كان نوعها وقد يكون محددا بفئة معينة من المواد ، على أن تكون محددة بدقة حتى يأتي الحظر بالهدف المرجو منه .

● وينصب الحظر المالي على الجوانب المالية في العقوبات الاقتصادية وتتمثل في عدة تدابير تذكر أهمها :

أ- وقف المساعدات والقروض الائتمانية ، وعادة ما تكون هذه التدابير من قبل الدول القوية على الدول الضعيفة ، وقد أصبح من الأمور المسلمة بها في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر .

ب- تجميد الأرصدة المالية الخاصة بالدول المعاقبة .

المقاطعة الاقتصادية :

تعد المقاطعة الاقتصادية من أخطر وأحداث الوسائل وأنواع العقوبات ذات البعد الاقتصادي ، كونها تنطوي على تعليق التعامل الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية والتجارية بكافة أشكالها مع الدولة المستهدفة ، وذلك في سبيل عدم منحها الفرصة لاستيراد المواد الضرورية لها ، وعرقلة صادراتها والحد من نشاطها الاقتصادي الدولي ، وحظر إنشاء عوامل الإنتاج على إقليمها بناء على دعوة المنظمات الدولية للدول الأعضاء ورعاياها لتطبيق هذه العقوبة على الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولي ،

وللمقاطعة أثر كبير على التوازن الاقتصادي للدولة نظرا للعلاقات المتشابكة بينها وبين الدول الأخرى خاصة الاقتصادية في العصر الحديث ، حيث يجعلها دائما في حالة احتياج مستمر للتعاون الاقتصادي مما يؤدي إلى خلل لا يمكن تداركه بسهولة ،

ومنه فالمقاطعة الاقتصادية لدولة ما يعبر عنها بالمعنى الحديث على أنها " رفض شراء السلع التي تنتجها دولة معينة " ، أما المعنى الواسع فهناك من يعرفها على أنها كل اجراء يشتمل على وقف العلاقات التجارية مع دولة معينة ومنع التعامل مع رعاياها بهدف الضغط الاقتصادي عليها ردا على ارتكابها أعمالا عدوانية ،(عميش ، رشيدى ، ٢٠١٧) .

نظام القوائم السوداء:

يقصد به اخراج أسماء الأشخاص أو الشركات الذين لهم علاقات مع الدولة المخالفة في قوائم خاصة تعرف بالقوائم السوداء ، ويترتب عن ذلك اعتبار هؤلاء الأشخاص والشركات في حكم الدولة المخالفة ، وبالتالي تطبيق كل إجراءات المقاطعة عليهم ، ويستهدف هذا النظام التأثير على الدول المحايدة من خلال علمها في الجانب الاقتصادي حتى لا تحاول أو تفكر في إقامة علاقات اقتصادية مع الدولة أو الدول المخالفة ، وعليه فهو اجراء مكمل لتدابير العقابية الاقتصادية كالحصار الاقتصادي والمقاطعة ، ويستد أثره إلى المواطنين الذين يتعاملون مع الأفراد والمؤسسات المحصور علمها ، 'ومن أهم الأمثلة عن هذا الاجراء نجد المقاطعة العربية لمنتجات الكيان الإسرائيلي ، ووضع الدول العربية قائمة سوداء تضم الشركات والأفراد التي تتعامل معه . (عميش ، رشيدى ، ٢٠١٧) .

العقوبات الاقتصادية الدولية وفقا للمجالات التي تتناولها :

عقوبات ذات طابع تجاري : تتمثل في العقوبات التي تمس الأعمال التجارية بكافة أنواعها التي تقوم بها الدولة المعاقبة ، وأبرز ما تتضمنه مثل هذه العقوبات يتمثل في :

- وضع حصص الواردات والصادرات السلعية أو الخدمية ، وتطبيق نظام التراخيص الإلزامية عليها أو اللجوء إلى فرض حظر أو المقاطعة عليها .
- تجريد أو إلغاء العلاقات الاقتصادية التي تتضمن المشروعات المشتركة ، والاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني .
- الحرمان من حقوق الصيد في المياه الإقليمية بصفة مؤقتة أو نهائية .
- وضع الأشخاص أو مع الدولة المستهدفة في قوائم خاصة سوداء ومن أمثلة العقوبات الاقتصادية الدولية ذات الطبيعة التجارية ، نجد تلك التدابير التي فرضت على التجارة بالماس لكل من كليبيريا ودولة سيراليون ، والتي كان مضمونها منع استغلال

الماس الخام بشكل غير مشروع عن طريق حظر استيراده ، حيث أن الأموال الناجمة عن تسويقه .

عقوبات ذات طبيعة مالية :

- يمكن أن تكون هذه العقوبات مرفقة بالعقوبات ذات الجانب الاقتصادي ، كما يمكن لمجلس الأمن أن يفرضها بصورة منفردة أو مستقلة ، وتتخذ عادة أحد الصور التالية :
- الحرمان بصورة جزئية أو كلية من المعونات الاقتصادية ، العسكرية أو السياسية .
- تجميد الودائع المصرفية والأرصدة التي تخص الدولة المستهدفة في البنوك العالمية .
- الحرص على عدم منح الدولة المخالفة قروض بنكية ، ووضع قيود على إعادة تمويل الدين أو إعادة جدولته .
- فرض ضرائب على معاملات الدولة المستهدفة ورعاياها (عميش ، رشيدي ، ٢٠١٧) .

العقوبات الاقتصادية على المصارف السورية :

يعود تاريخ أول عقوبات اقتصادية تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على سورية إلى عام ١٩٧٩ حيث اتهمت الخارجية الأمريكية حينها الحكومة السورية بدعم (الإرهاب) وكانت تعني بذلك المنظمات كانت تدعمها الحكومة السورية على أراضيها والأراضي اللبنانية ، وكانت تلك العقوبات سبباً في تراجع اقتصادي كبير في سورية اعقبه تغييرات كبرى في النظام الاقتصادي السوري سعياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد في التجارة على دول معادية للولايات المتحدة على رأسها الاتحاد السوفييتي " .

كما أن أول العقوبات الاقتصادية على المصارف في سورية ، كانت على المصرف التجاري السوري في عام ٢٠٠٦ ، حيث سنت الحكومة الأمريكية عقوبات ضد البنك التجاري السوري ، والتي كانت نتيجة لمخاوف بشأن غسل الأموال المنصوص عليها في المادة ٣١١ من قانون باتريوت الأمريكي . تمنع هذه العقوبات البنوك والشركات الأمريكية من الاحتفاظ بحسابات مراسلة مع المصرف التجاري السوري وتتضمن العقوبات تجميد اي اصول للمصرف التجاري السوري يملكها في الولايات المتحدة ومنع الشركات الأمريكية والرعايا الأمريكيين من التعامل معه .

كما بدأت العقوبات الأمريكية والأوروبية على المصارف السورية الخاصة حين فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في العام ٢٠١٢ عقوبات على بنك سورية الدولي الإسلامي وهي تجميد الأصول الأمريكية للبنك الذي لديه ٢٦ فرعاً وثلاثة مكاتب في سورية ومنعه من التعامل مع الشركات والأفراد في الولايات إضافة إلى فرض العقوبة على بنك الشام في العام ٢٠١٧ ، حيث تشمل العقوبة تجميد أي أصول لبنك الشام يملكها في الولايات المتحدة ومنع الشركات الأمريكية والرعايا الأمريكيين من التعامل معه . مما يؤدي إلى عدم تعامل الشركات الأجنبية مع المؤسسة المعاقبة خوفاً من ذات المصير وحفاظاً على العلاقات والمصالح التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها .

الفصل الثاني: الاطار العملي للدراسة :

- لمحة عن آلية التعامل للحسابات خارج الميزانية في المصارف الإسلامية :

خطاب الاعتماد ضمان نهائي للمصدّر بأنه، وفقاً للبضائع و/أو الخدمات التي جرى تسليمها للمستورد وفقاً لشروط تعاقدية ومستندات مستوفية، يتولى المصرف مُصدّر خطاب الاعتماد (أو مصرف المستورد) دفع ثمن البضائع، يقدم الخطاب أيضاً ضمانات للمستورد بأن البضائع و/أو الخدمات التي طلبت ستُسلم وفقاً للمستندات المستوفية، وبموجب الشروط التعاقدية المنصوص عليها في اتفاقية الشراء،

إن التزام المصرف مصدّر الخطاب بأن يدفع للمستفيد من خطاب الاعتماد، الذي في الغالب المصدّر، يعتمد على تسليم المصدّر للبضاعة حسبما هو مفصّل في خطاب الاعتماد، بيد أن ذلك يكون وفقاً للشروط الأخرى المحددة في الاعتماد المستندي،

تعتمد المستندات المطلوبة في أي خطاب اعتماد على مستوى تعقيد المعاملة، ودرجة الأمان التي ينشدها الطرفان في المعاملة مثل: الدفع المأمون، والشفافية المأمونة المتعلقة بوصف البضاعة، والأمان في تخليص الجمارك، وعملية نقل البضاعة وتسليمها في الوقت المحدد، وأشكال المخاطر الأخرى ذات الصلة بالمعاملة يجب التحقق من الامتثال المستندي - إذ أن ذلك خاصية مهمة في عملية قبول/تصديق خطابات الاعتماد، وبخاصة لمصرف المصدّر. وتخضع الشروط القانونية في خطابات الاعتماد الأساسية لتوحيد مستمر من اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية، التي تقدم أيضاً خدمات تحكيم. كما أن وجود ملاحق مُحكمة وجيدة التعريف ومستندات مفصلة تجعل من خطابات الاعتماد الموثقة أحد أشكال الاقراض الأكثر أماناً. فمثل هذه المستندات وملاحقها هي قوانين تجارية دولية معترف بها في سائر أنحاء العالم، وتخضع للتحكيم في حال التقصير والمشاكل الأخرى التي تواجه المعاملة،

ضوابط التمويل :

- تقييم الجدارة الائتمانية وأن يكون المنح لتمويل عمليات التجارة الخارجية .
- سقف التمويل الممكن منحه ١٠٠% من التقدير المالي للمتعامل .
- تستوفي التأمينات النقدية وفق تعليمات المصرف بنسبة ٣٠% إلى ٥٠%.

ما هو الأسلوب المتبع لدى المصارف في منح الكفالات المصرفية؟

يقوم المصرف بمنح الكفالات المصرفية من خلال أسلوبين :

- ١- إما بإسلوب التأمين التقدي ١٠٠% حيث يتقدم العميل بطلب كفالة مصرفية و يتم حجز قيمة الكفالة كاملة لدينا إلى حين إلغائها و انتقاء الغرض منها،
- ٢- خلال منح العميل سقف كفالات بضمانات متنوعة عقارية أو عينية أو كفالة شخصية إضافة إلى نسبة تأمين نقدي تتراوح عادة بين ٥ إلى ١٠% من قيمة السقف حيث يتم إجراء دراسة ائتمانية للعميل و منحه السقف الذي يتناسب ، مع الضمانات المقدمة.

تم فرض عقوبات خارجية جائرة على بعض المصارف الاسلامية و أثرت هذه العقوبات على

عمل الكفالات المصرفية ،

في واقع الأمر تأثرت البنوك الاسلامية بشكل عام بسبب العقوبات الخارجية التي فرضت عليه و تأثر عمل الكفالات بشكل خاص حيث أن الكفالات تعتبر أداة من أدوات التجارة الخارجية و يسبب العقوبات توقف المصرف عن إصدار الكفالات الخارجية ليقصر العمل على الصعيد المحلي من خلال إصدار الكفالات على اختلاف أنواعها لصالح الجهات و الهيئات العامة .

وعند الحديث عن الاعتمادات المستندية في المصارف الاسلامية فلا بد أن يكون السؤال عن كيفية عمل الاعتمادات لديه وذلك لاختلاف تطبيقها لدى المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية و عليه كيف يتم إصدار الاعتمادات لدى المصارف الاسلامية :

تقوم المصارف الاسلامية بممارسة هذا النوع من الأنشطة (الاعتمادات المستندية). من خلال صيغ التمويل الخاصة بالعمل المصرفي الإسلامي (مرابحة مشاركة و غيرها) و أيضاً يعمل وفق أسلوب التمويل الذاتي من قبل المستورد (اعتماد الوكالة و يعتمد هذا الأسلوب بنسبة جيدة في الاعتمادات التي تم إصدارها من المصارف الاسلامية بالإضافة إلى إصداره اعتمادات بصيغة المرابحة ،

تعتبر الحسابات خارج الميزانية من الحسابات التي يتم تقييمها بالليرات السورية وفقاً لنشرة تقييم الموجودات مقابل قيمتها بالدولار الأمريكي ،

علماً أنه تعرضت الليرة السورية لتراجع كبير خلال الاعوام السابقة من عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠٢٢ علماً أن الليرة السورية فقدت الكثير من قيمتها مقابل الدولار الأمريكي وفق الشكل البياني الذي يبين سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي :

الشكل رقم ١ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

وبناءً على الشكل البياني أعلاه الذي يبين حجم التضخم الحاصل بقيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي إلا أن قيم الحسابات خارج الميزانية يتم تقييمها بالليرات السورية وليس بقيمتها الأساسية بالعملة الأجنبية كالدولار الأمريكي ،

علماً أن البيانات التي يتم الإفصاح عنها في سوق دمشق للأوراق المالية فيما يخص (الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية) يتم الإفصاح عنها بالليرات السورية وليس بالقيمة الأجنبية ،

مما يصعب بيان أثر العقوبات الحاصلة على عمل الحسابات خارج الميزانية ،

عليه تم بيان سعر الصرف من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ وبيان قيمة الحسابات خارج الميزانية بقيمتها الأجنبية أي بالدولار الأمريكي مما يسهل بيان أثر العقوبات المفروضة على كل بنك من البنوك الثلاثة :

بنك سورية الدولي الإسلامي

لمحة عن البنك : تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة عامة وبرأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية و بدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام ٢٠٠٧ من خلال فرعين مصرفيي و قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى ١٥ مليار ليرة سورية منتصف العام ٢٠١٩، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم ٣ للعام ٢٠١٠ القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى ١٥ مليار ليرة سورية .

* بلغ عدد فروع ومكاتبه ٢٨ فرعاً ومكتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية،

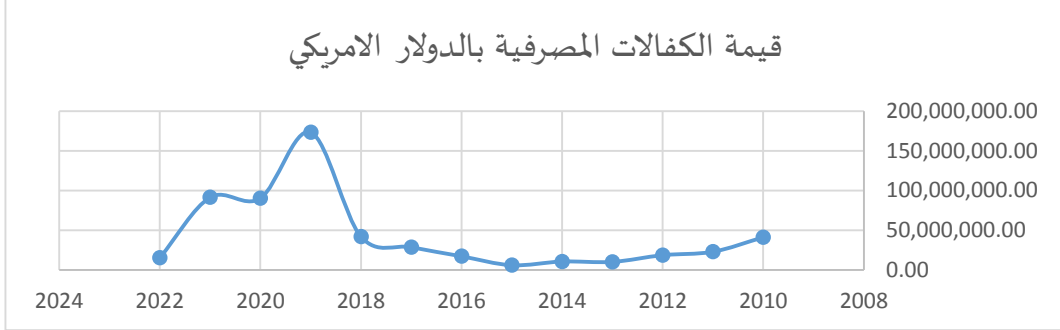
* ويعد البنك من أكبر البنوك السورية الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث وصل عددهم إلى نحو ١٣ ألف مساهم، ومن أهم غاياته توفير وتقديم الخدمات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية، إضافة إلى تحقيق نمو دائم ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق المساهمين

* يقدم البنك خدمات مصرفية متنوعة وشاملة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من فتح الحسابات المختلفة إلى قبول الإيداعات بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية سواء على شكل استثمارات مشتركة أو استثمارات مخصصة، مروراً بتوفير حزمة متكاملة من برامج التمويل وفق صيغ التمويل الإسلامي لكل من الأفراد والشركات، ولكافة القطاعات الاقتصادية، إلى مساهمة فاعلة في عمليات التجارة الدولية من اعتمادات وكفالات وحوالات ومرابحات دولية وغيرها من الخدمات المصرفية الشاملة والمبتكرة والمتوائمة مع الشريعة الإسلامية، هذا بالإضافة إلى حزمة من الخدمات الالكترونية التي تلقى اهتماماً كبيراً من البنك لتطويرها وتحديثها .

اعلنت محكمة الاتحاد الاوروبي قراراً بشهر حزيران عام ٢٠١٢ ببيان رسمي من ادراج
بنك سورية الدولي الاسلامي على لائحة الهيئات المستهدفة بالعقوبات الاوروبية وحظر
تعامله مع البنوك الاوروبية واستمر العمل على الصعيد المحلي في سورية .

الكفالات المصرفية في بنك سورية الدولي الاسلامي

الشكل رقم ٢ الكفالات المصرفية بالدولار أمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ١ الكفالات المصرفية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

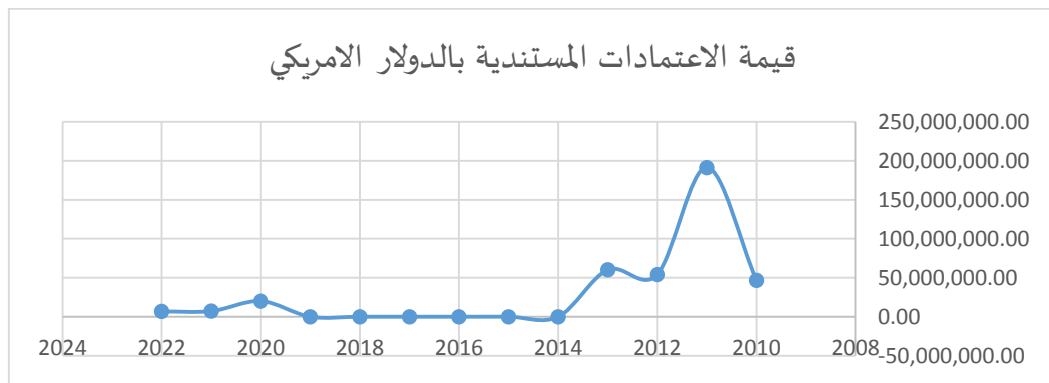
العام	الكفالات المصرفية
2010	1,936,494,798.00
2011	1,265,747,447.00
2012	1,439,802,072.00
2013	1,456,686,187.00
2014	1,942,483,339.00
2015	1,897,925,857.00
2016	8,647,012,197.00
2017	12,580,308,866.00
2018	18,408,666,444.00
2019	75,893,433,482.00
2020	113,966,527,778.00
2021	229,511,282,179.00
2022	46,449,485,775.00

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

تلاحظ من الشكل أعلاه أن حجم الكفالات المصرفية المصدرة من قبل مصرف سورية الدولي الإسلامي قد شهد حالة من الاستقرار النسبي امتدت منذ عام ٢٠١٠ و لغاية عام ٢٠١٥

حيث بلغ حجم الكفالات الصادرة في عام ٢٠١٠ قرابة ٢ مليار ليرة سورية و بلغ في عام ٢٠١٢ ١,٢٥٦ مليار ليرة سورية، ليشهد انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١٣ حيث بلغ حجم الكفالات ٧٨٩ مليون ليرة سورية ليعود لنفس مستوى الاستقرار الذي تراوح قرابة ٢ مليار ليرة سورية منذ عام ٢٠١٣ ولغاية عام ٢٠١٥ و يرى الباحث أن حالة الاستقرار هذه التي تخللها بعض الانخفاضات الطفيفة إلى حالة الاضطراب السائدة في البلاد جراء الأزمة السورية التي انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية و حدوث حالة من الركود و ممكن أن يكون حالة من التراجع في حجم المناقصات المعلن عنها من قبل الجهات العامة والخاصة ، و نلاحظ بعد ذلك اتخاذ منحى حجم الكفالات المصرفية اتجاهاً مرتفعاً حيث ارتفع حجم الكفالات من قرابة ٢ مليا ليرة سورية في عام ٢٠١٥ إلى قرابة ٨ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٦ ليستمر هذا الارتفاع و يبلغ حجم الكفالات قرابة ١٢ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧ و تتالت بعد ذلك القفزات في حجم الكفالات حيث بلغت في عام ٢٠١٨ قرابة ١٨ مليار ليرة سورية و بلغت في عام ٢٠١٩ ٧٥ مليار ليرة سورية لتصبح في عام ٢٠٢٠ في أعلى ذروة لها عند ما يقارب ١١٣ مليار ليرة سورية ، و يرى الباحث أن حالة التحسن الملحوظة في الكفالات المصرفية تعود لتحسن الأوضاع الاقتصادية و حدوث حالة من الانتعاش في عام ٢٠٢١ و ثم انخفضت قيمتها في عام ٢٠٢٢ نتيجة للتضخم الكبير والتذبذب الكبير في سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي مما أدى الى تراجع كبير بعمل الكفالات المصرفية بحسب الشكل أعلاه .

الشكل رقم ٣ الاعتمادات المستندية بالدولار الأمريكي من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ٢ الاعتمادات المستندية بالليرات السورية من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

العام	الاعتمادات المستندية
2010	2,194,207,524.00
2011	10,534,005,275.00
2012	4,171,060,333.00
2013	8,555,228,577.00
2014	0.00
2015	16,935,804.00
2016	0.00
2017	0.00
2018	0.00
2019	0.00
2020	25,423,542,581.00
2021	18,090,453,874.00
2022	20,456,658,098.00

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

نلاحظ أن منحى حجم الاعتمادات المستندية الصادرة من قبل مصرف سورية الدولي الإسلامي اتخذ اتجاه مرتفع في بدايته حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية في عام ٢٠١٠ قرابة ٢ مليار ليرة سورية ، ليقفز بعدها بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية قرابة ١١ مليار ليرة سورية ، و من ثم اتخذ اتجاهها هابطاً حيث انخفض إجمالي حجم الاعتمادات في عام ٢٠١٢ إلى ٤ مليارات ليرة سورية ليعاود الارتفاع بشكل جدي في عام ٢٠١٣ ليصل قرابة ٩ مليار ليرة سورية و من ثم يشهد المنحى انخفاضاً حاداً وصل إلى حد التوقف عن إصدار الاعتمادات المستندية منذ عام ٢٠١٤ و لغاية عام ٢٠١٩ و من ثم نشهد قفزة ملحوظة في حجم الاعتمادات حيث بلغت في عام ٢٠٢٠ قرابة ٢٦ مليار ليرة سورية و ويرى الباحث أن المصرف لم يكن عرضة للتأثر بالأوضاع السائدة جراء الأزمة السورية في بادئ الأمر على الرغم من حالة التذبذب في حجم الاعتمادات المستندية منذ بداية الفترة ولغاية عام ٢٠١٣ و التي قد ترجع إلى حالة الاضطراب السائدة على كافة الأصعدة الاقتصادية والأمنية والسياسية في البلاد جراء الأزمة السورية وتبعاتها على النشاط الاقتصادي في البلاد و تأثر أنشطة المصرف بدورها بهذه الأوضاع أما فيما يتعلق بحالة الانخفاض من عام ٢٠١٤ و لغاية عام ٢٠١٩ قد يكون أهم أسبابها اشتداد حدة الأزمة

السورية و سوء الأوضاع الأمنية و الاقتصادية في البلاد والعقوبات الجائرة التي فرضت على سورية بشكل عام و على مصرف سورية الدولي الإسلامي بشكل خاص. أما حالة التحسن التي طالت حجم الاعتمادات المستندية في السنة الأخيرة من فترة الدراسة فترى الباحث أنها ترجع إلى التحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية وتراجع حدة الأزمة السورية الذي أدى إلى انتعاش طفيف في الأوضاع الاقتصادية الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الأنشطة في المصرف في عام ٢٠٢١ ثم عاودت الى الانخفاض في عام ٢٠٢٢ الى ٢٠ مليار ليرة سورية ، الا أنه للبيان الحقيقي لأثر الحسابات خارج الميزانية يجب ادراج قيمتها بعملتها الأجنبية وليس بالقيمة المقدرة بالليرات السورية ، لأن قيمة الليرة السورية في عام ٢٠١٠ تختلف عن قيمتها في الأعوام التي تليها .

بنك البركة

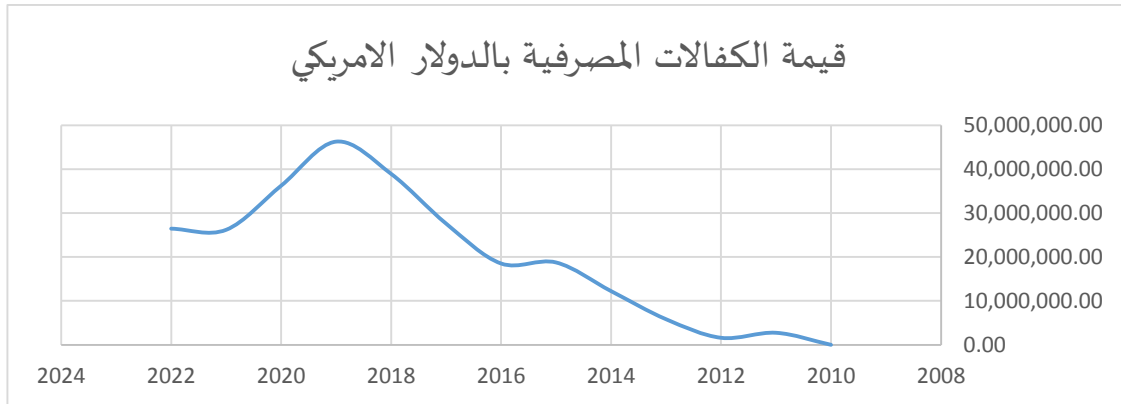
لمحة عن البنك :

مجموعة البركة المصرفية هي شركة مساهمة نشأت في مملكة البحرين، تتداول أسهمها في كل من بورصتي البحرين ودبي، وتعتبر من المصارف الإسلامية الرائدة عالمياً، كما حصلت على تصنيفات ائتمانية طويلة وقصيرة الأجل جيدة من قبل مؤسسة ستاندرد أند بورز العالمية. وتقدم مجموعة البركة خدمات عديدة منها التجزئة المصرفية والتجارية والاستثمارية وخدمات الخزانة، وتخضع كافة الخدمات التي تقدمه المجموعة لقواعد الشريعة الإسلامية السمحاء. ويبلغ رأس المال المرخص به للمجموعة ١,٥ مليار دولار أمريكي، كما يبلغ مجموع حقوق المساهمين نحو ١,٥٧ مليار دولار تتمتع المجموعة بانتشار جغرافي واسع في خمس عشرة دولة تدير بدورها أكثر من ٦٥٠ فرعاً ،

يعتبر بنك البركة هو البنك الإسلامي الوحيد الذي لم يتم فرض العقوبات الاوروبية والامريكية عليه وذلك لبقائه بالتعامل مع الأطراف المسموح بالتعامل معها حتى تاريخ ٢٠٢٢.

الشكل رقم ٤ الحسابات خارج الميزانية بالدولار الأمريكي (الكفالات المصرفية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى

٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ٣ الحسابات خارج الميزانية بالليرات السورية (الكفالات المصرفية) من

تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

الكفالات المصرفية	العام
0.00	2010
150,828,579.00	2011
123,086,132.00	2012
827,749,550.00	2013
2,214,052,758.00	2014
5,871,357,454.00	2015
9,257,989,049.00	2016
12,090,041,791.00	2017
17,051,906,765.00	2018
20,268,834,023.00	2019
45,734,380,935.00	2020
65,797,525,139.00	2021
79,756,447,770.00	2022

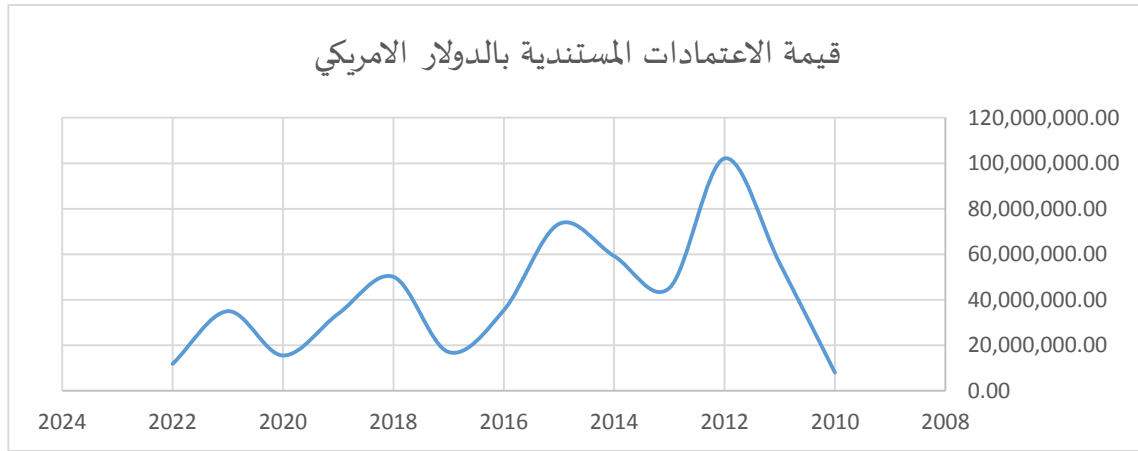
المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

تلاحظ أن حجم الكفالات المصرفية المصدرة من قبل بنك البركة قد شهد حالة من الاستقرار النسبي خلال عام ٢٠١٠ حيث بدأت العمل بعام ٢٠١١ حتى سجلت ١٥٠ مليون ليرة سورية حتى تراجعت في عام ٢٠١٢ الى ١٢٣ مليون ليرة سورية وذلك نتيجة الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلاد وازداد عملها بشكل كبير في عام ٢٠١٣ حيث كان البنك الوحيد الذي لم تفرض عليه أي عقوبات اقتصادية وبقي حجم عمله يزداد بشكل كبير حيث سجل في عام ٢٠١٣ قيمة ٨٢٧ مليون ليرة سورية وفي عام ٢٠١٤ ازدادت قيمتها لتصل الى ٢ مليار ومئتان مليون وتعتبر هذه الزيادة الكبيرة هي زيادة في حجم عملها وارتفاع بقيمة سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، وحيث استمرت الزيادة في عام ٢٠١٥ حتى وصلت الى ٥ مليار و٢١٤ مليون ليرة سورية ذلك لعدم توقف نشاطها وعملها علماً أن بنك البركة لم يتوقف عن عمل الكفالات الخارجية لبقاء تواصله وعمله مع البنوك المراسلة الخارجية، حتى يصل في عام ٢٠١٦ الى ١٢ مليار ليرة سورية ويبقى بازديده مستمر حتى يصل الى ٢٠ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧ ويستمر ارتفاع قيمتها الى ٢٠١٩ حتى سجل ٢٠ مليار ليرة سورية، لكن في عام ٢٠٢٠ بالرغم من القيمة الكبرى لحساب الكفالات المصرفية والبالغ ٤٥ مليار دولار إلا أنها تعتبر تراجع كبير بالنسبة لعمل الكفالات المصرفية من خلال بيان قيمتها بهذا العام بالدولار الأمريكي حيث سجلت تراجع عن العام السابق وذلك للارتفاع الذي شهده سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي وبحسب الشكل أعلاه الذي يثبت الانخفاض للقيمة عند احتسابها بناءً على الدولار الأمريكي، حيث استمر هذا الانخفاض في عام ٢٠٢١ حيث كانت قيمتها بالليرات السورية مرتفعة ٦٥ مليار ليرة سورية إلا أنها قويتها تقيماً بالانخفاض عند احتسابها بالليرات السورية، حيث استمرت بالانخفاض في عام ٢٠٢٢ حتى سجلت ٧٩ مليار ليرة سورية إلا أن هذه القيمة تنخفض مع ارتفاع سعر صرف الليرة السورية نتيجة العقوبات والحصار الاقتصادي التي تشهدها البلاد،

رغم أن بنك البركة لم يفرض عليه أية عقوبات إلا أن عمل البنك ونشاطه يتأثر بالوضع الاقتصادي بالتضخم الذي يحصل على الليرة السورية مما يؤثر على الحسابات خارج الميزانية التي يتم احتسابها بالليرات السورية على سعر الصرف السائد في نهاية كل عام.

الشكل رقم ٥ الحسابات خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى

٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ٤ الحسابات خارج الميزانية باليرات السورية (الاعتمادات المستندية) من

تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

العام	الاعتمادات المستندية
2010	376,543,527.00
2011	3,079,537,631.00
2012	7,865,647,476.00
2013	6,413,359,790.00
2014	10,719,692,029.00
2015	22,963,373,881.00
2016	17,695,668,088.00
2017	7,461,591,200.00
2018	21,948,591,766.00
2019	14,828,782,508.00
2020	19,602,501,438.00
2021	87,924,597,994.00
2022	35,668,085,867.00

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

نلاحظ أن منحى حجم الاعتمادات المستندية الصادرة من قبل بنك البركة اتخذ اتجاه مرتفع في بدايته حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية في عام ٢٠١٠ قرابة ٣٧٦ مليون ليرة سورية، ليقفز بعدها بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية قرابة ٣ مليار ليرة سورية، و من ثم اتخذ اتجاهها مرتفعاً حيث ارتفع إجمالي حجم الاعتمادات في عام ٢٠١٢ إلى ٧ مليارات ليرة سورية ليعاود الانخفاض بشكل قليل عام ٢٠١٣ ليصل قرابة ٦ مليار ليرة سورية نتيجة الظروف الاقتصادية التي حصلت في البلاد حينها ، و من ثم يشهد المنحى ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠١٤ حتى وصل الى ١٠ مليار ليرة سورية نظراً لعدم توقف البنك عن اصدار الاعتمادات المستندية مقارنة مع المصارف الاسلامية الاخرى الواقعة تحت العقوبات الاقتصادية، ومن ثم حصل ارتفاع بكل كبير في عام ٢٠١٥ حتى وصلت قيمتها الى ٢٢ مليار ليرة سورية نظراً للحجم الكبير في تعاملاتها وعدم انقطاع علاقاتها مع الغير في الخارج ، علماً ان قيم الحسابات خارج الميزانية يتم تقييمها بالليرات السورية بحسب نشرة تقييم الموجودات الصادرة عن مصرف سورية المركزي لذلك فقد تختلف قيمة الحسابات خارج الميزانية الى الاعلى كلما زاد سعر الصرف اكثر بحسب الشكل أعلاه و ثم بعد ذلك انخفضت قيمتها تدريجياً في العامين ٢٠١٦+٢٠١٧ حتى ١٧ مليار ومن ثم الى ٧ مليار وحدث هذا الانخفاض الحاد بشكل كبير نتيجة قلة اصدار الاعتمادات المستندية في ظل اقوى العقوبات وصعوبة من قدرة ادخال البضاعة الى سورية مما يصعب اصدار اعتمادات مستندية بشكل كبير، من ثم حصل ارتفاع حاد حتى وصل الى ٢١ مليار مما يبين أثر العقوبات والتذبذب الذي حصل خلالها في الاعوام السابقة .

واستمر هذا الارتفاع حتى وصل الى ٨٧ مليار في عام ٢٠٢١ يعتبر هذه القيمة هي عن حالات عديدة اولها ارتفاع قيمة وحجم تعاملاتها نتيجة قلة الظروف والحصارات الاقتصادية الحاصلة في البلاد ، وثانيا ارتفاع سعر الصرف بشكل كبير مما يؤدي الى زيادة قيمة الاعتمادات المستندية بالليرات السورية علماً أن قيمتها في هذا العام هي ٣٥ مليون دولار امريكي وتم احسبها بناءً على سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي وهو ٢٥١٢ ، ومن ثم في عام ٢٠٢٢ انخفض المنحى الى النصف الى ٣٥ مليار ليرة سورية نتيجة قلة المستوردات الحاصلة في البلاد والكساد الكبير الحاصل في البلاد .

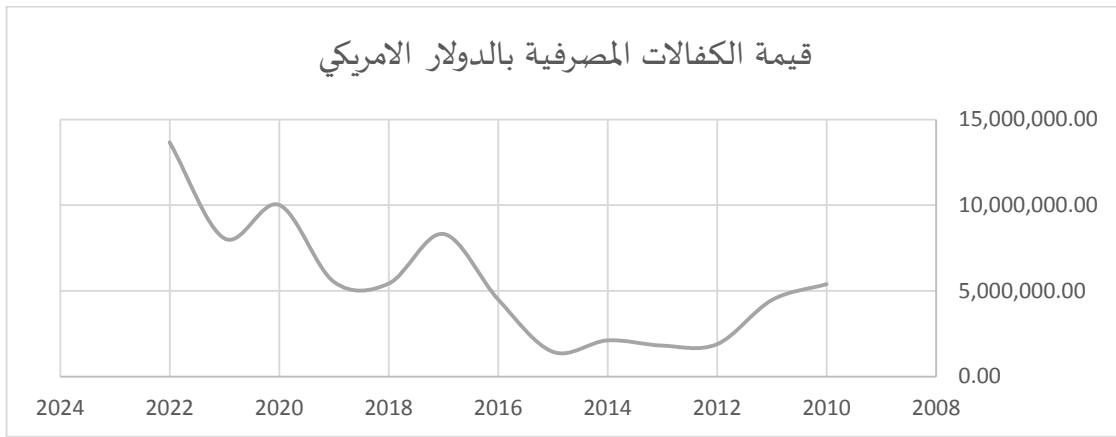
بنك الشام

تأسس بنك الشام، المصرف الإسلامي الأوّل في سورية، كشركة مساهمة مغفلة في ٧ أيلول ٢٠٠٦، برأس مال قدره ٥ مليارات ليرة سورية - سجل تجاري رقم ١٤٨٠٩ وسُجّل في سجل

المصارف بالمصرف المركزي برقم ١٥، يتخذ بنك الشام الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطة وعمليات البنك لرقابة ورقابة الهيئة الشرعية.

قامت ادارة الخزنة الامريكية بفرض عقوبات على بنك الشام خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ تتمثل بتجميد كافة اصول البنك في الولايات المتحدة الامريكية ومنع الافراد والشركات التعامل معها و هنا اقتصر عمل البنك على الصعيد المحلي في سورية .

الشكل رقم ٦ الحسابات خارج الميزانية بالدولار الأمريكي (الكفالات المصرفية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ٥ الحسابات خارج الميزانية بالليرات السورية (الكفالات المصرفية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

العام	الكفالات المصرفية
2010	253,372,438.00
2011	245,407,389.00
2012	145,349,604.00
2013	256,408,500.00
2014	382,285,215.00
2015	452,261,951.00
2016	2,251,472,430.00
2017	3,645,533,390.00
2018	2,375,868,232.00
2019	2,420,853,102.00

12,641,368,646.00	2020
20,249,717,659.00	2021
41,205,938,124.00	2022

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

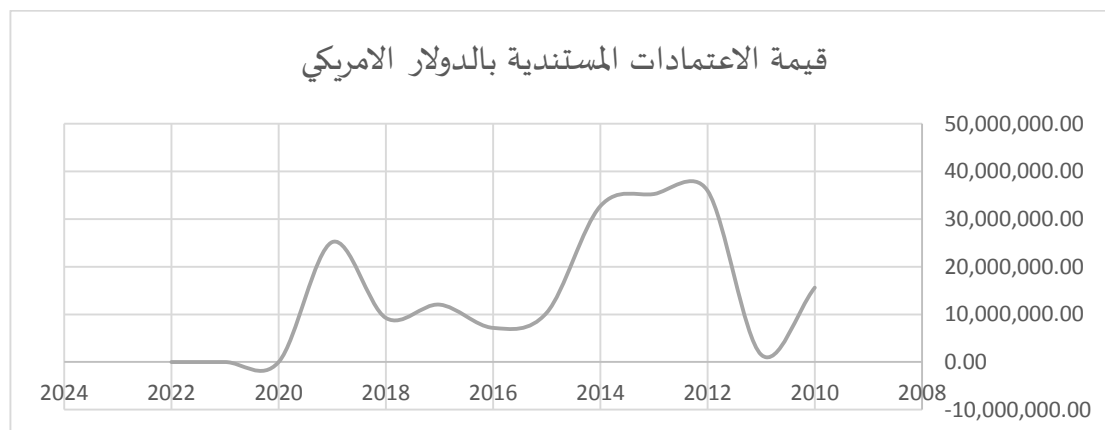
نلاحظ أن منحى حجم الاعتمادات المستندية الصادرة من قبل بنك الشام اتخذ اتجاه في بدايته حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية في عام ٢٠١٠ قرابة ٢٥٣ مليون ليرة سورية، ليقفز بعدها بشكل ملحوظ في عام ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي حجم الكفالات المصرفية قرابة ٢٤٥ مليار ليرة سورية وذلك بإنخفاض قليل مقارنة مع العام السابق نتيجة الظروف التي بدأت في البلاد، و من ثم اتخذ اتجاهًا منخفضاً حيث ارتفع إجمالي حجم الكفالات المصرفية في عام ٢٠١٢ إلى ١٤٥ مليون ليرة سورية نتيجة الظروف الصعبة التي حصلت في البلاد، ليعاود الارتفاع في عام ٢٠١٣ ليصل قرابة ٢٥٦ ليرة ، و من ثم يشهد المنحى ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠١٤ حتى وصل الى ٣٨٢ ليرة سوية نظراً للارتفاع الطفيف في سعر الصرف مقابل الليرة السورية الذي يتم من خلالها تقييم حجم الكفالات بناءً عليها ومع ازدياد حجم التضخم خلال العقوبات ازادت قيمة الكفالات المصرفية في عام ٢٠١٥ بزدياد حاد حتى بلغت ٤٥٢ مليون ليرة سورية ،

حتى اتخذت ارتفاعاً حاداً في عام ٢٠١٦ بزيادة كبيرة من خلال زيادة حجم عملها واعتمادها على اصدار الكفالات المحلية حتى بلغت قيمتها ٢ مليار ليرة سورية ،ليستمر الارتفاع بشكل مستمر حتى وصل الى ٣ مليار ليرة سورية في عام ٢٠١٧ وذلك لزيادة اصدار الكفالات المصرفية مقارنة مع المصارف الاخرى ، حتى بدأ المنحى بالتراجع في عام ٢٠١٨ نتيجة حالة التذبذب والظروف الاقتصادية التي تحصل في البلاد ، حتى استمر بقيمة ٢ مليار ليرة سورية ، حتى اتخذ المنحى ارتفاعاً كبيراً في عام ٢٠٢٠ نتيجة التضخم الكبير الذي حصل في قيمة الليرة السورية حتى بلغت ٢٠ مليون ليرة سورية وذلك لا يدل على ازدياد حجم العمل للكفالات المصرفية انما زيادة التضخم الكبير الحاصل في الليرة السورية ، واستمر المنحى بشكل كبير جداً حتى وصل الى ٤١ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٢٢ بحسب الجدول أعلاه وذلك نتيجة للارتفاع الكبير بسعر الصرف الذي يتم تقييم قيمتها بناءً عليه مما يدل على حجم العقوبات الاقتصادية الحاصلة على البلاد بالرغم من ارتفاع قيمتها بالليرات السورية الا ان زيادة القيمة لحجم العمل لا يعبر بزيادة لقيمة التعاملات بالكفالات المصرفية الا انه يمكن ان يكون تضخم حاصل بالليرة السورية ،

الا ان العقوبات أثرت بشكل كبير جداً على أداء وعمل المصارف الاسلامية خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٢ مما أدى الى تذبذب كبير وعدم دقة بتقييم الحسابات خارج الميزانية .

الشكل رقم ٧ الحسابات خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى

٢٠٢٢



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الجدول رقم ٦ الحسابات خارج الميزانية بالبروات السورية (الاعتمادات المستندية) من

تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢

الاعتمادات المستندية	العام
733,631,022.00	2010
84,986,290.00	2011
2,768,845,422.00	2012
5,006,963,073.00	2013
5,922,179,618.00	2014
3,239,556,540.00	2015
3,583,583,987.00	2016
5,278,411,627.00	2017
4,053,909,940.00	2018
11,027,076,812.00	2019
0.00	2020
0.00	2021
0.00	2022

المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

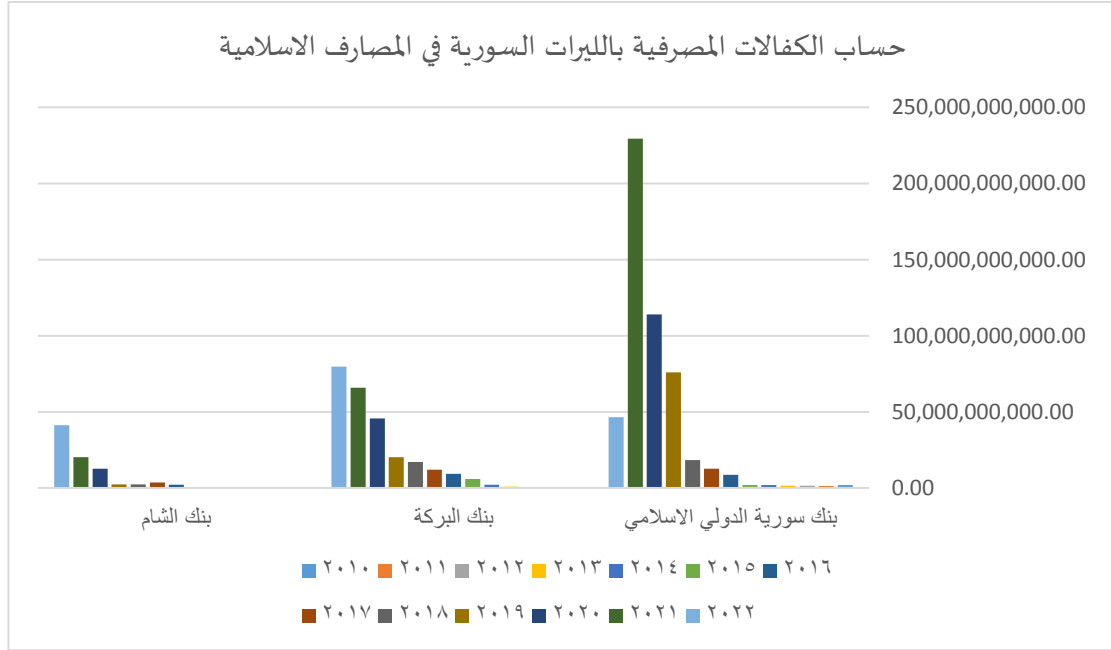
نلاحظ أن منحى حجم الاعتمادات المستندية الصادرة من قبل بنك الشام اتخذ اتجاه مرتفع في بدايته حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية في عام ٢٠١٠ قرابة ٧٣٣ مليون ليرة سورية، لينخفض بعدها بشكل كبير في عام ٢٠١١ حيث بلغ إجمالي حجم الاعتمادات المستندية قرابة ٨٤ مليون ليرة سورية وذلك بانخفاض حاد وكبير مما يبين أثر العقوبات التي حصلت واثرت بشكل كبير على حجم عمل الاعتمادات المستندية ، و من ثم اتخذ اتجاهاً مرتفعاً حيث ارتفع إجمالي حجم الاعتمادات في عام ٢٠١٢ إلى ٢ مليارات ليرة سورية وذلك ما قبل وضع العقوبات على عمل بنك الشام ليعاود الارتفاع بشكل أكبر في عام ٢٠١٣ ليصل قرابة ٥ مليار ليرة سورية نتيجة استمرار حجم عملها بشكل مستقر لكن مع الازدياد الكبير في تضخم قيمة الليرة السورية مما يؤثر على قيمة الاعتمادات المستندية ليبقى هذا الاستقرار مستمر في عام ٢٠١٤، و من ثم يشهد المنحى انخفاضاً حاداً في عام ٢٠١٥ حتى تراجع الى ٣ مليار ليرة سورية نظراً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد والعقوبات المفروضة على بنك الشام مما أدى الى انخفاض حجم عملها واستقرار هذا الحجم من العمل حتى عام ٢٠١٦ نتيجة توقف بنك الشام عن اصدار اعتمادات مستندية نتيجة للظروف الحاصلة ، ليزداد منحى الاعتمادات المستندية في عام ٢٠١٧ حتى وثل قرابة ال ٥ مليار ليرة سورية نتيجة للتضخم الحاصل بقيمة الليرة السورية ومن ثم ليعاود هذا الارتفاع حتى وصل الى ١١ مليار بعام ٢٠١٩ اي بحجم عمل كبير وذلك نتيجة لزيادة عملها مقارنة مع المصارف الاخرى حتى انتهى حجم عملها منذ عام ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢ نتيجة الظروف الاقتصادية والحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على سورية مما أدى الى انقطاع الصلات مع المصارف الخارجية الاخرى مما يؤدي الى توقف العمل بشكل نهائي .

لخصت الدراسة لواقع العقوبات الاقتصادية وأثرها على الحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية) من تذبذب كبير مما أدى الى تراجعها و عدم استقرارها بشكل كبير من حركة صعود و هبوط دون أي استقرار في قيمتها ، مما يؤدي الى الصعوبة الكبيرة لعملها لعدم وجود بنوك مراسلة خارجية مما اقتصر على العمل المحلي بالنسبة للكفالات المصرفية ،

ويعتبر بنك البركة الوحيد من بين البنوك الاسلامية الذي لم تفرض عليه العقوبات لكن تأثر بتأثير كبير من العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية الا انه يتابع عملة لكن بقيود كبيرة .

ويتمثل بالشكلين أدناه العقوبات الاقتصادية وتأثيرها على الحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية) للمصارف الاسلامية الثلاثة :

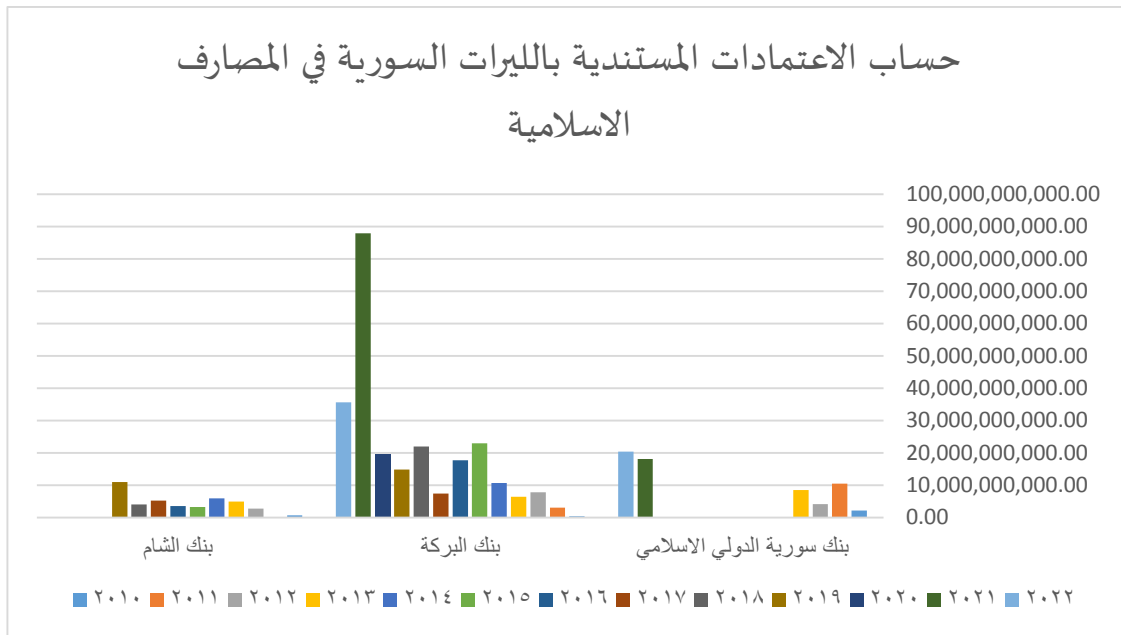
الشكل رقم ٨ ارصدة الحسابات خارج الميزانية (الكفالات المصرفية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٢ للمصارف الاسلامية الثلاثة



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

الشكل رقم ٩ ارصدة الحسابات خارج الميزانية (الاعتمادات المستندية) من تاريخ ٢٠١٠ حتى

٢٠٢٢ للمصارف الاسلامية الثلاثة



المصدر: اعداد الباحث باستخدام Excel

النتائج :

خلصت الدراسة للحسابات خارج الميزانية في ظل العقوبات المفروضة على سورية إلى

النتائج التالية:

١- توقف المصارف الاسلامية مثل بنك الشام وبنك سورية الدولي الاسلامي عن إصدار الكفالات الخارجية والاعتمادات المستندية واقتصر عملها على الكفالات المحلية وعلى الاعتمادات المستندية بشكل قليل جداً و ذلك بسبب العقوبات الخارجية المفروضة على سورية ونتيجة لإنقطاع صلاتها مع المصارف الخارجية الاخرى وعدم وجود بنوك مراسلة لعمل الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية .

٢- بنك البركة الوحيد من البنوك الاسلامية التي لم تفرض عليها اي عقوبات ومازال عملها مستمر وبعلاقاتها الخارجية مع البنوك الخارجية والمراسلة ، الا أن حجم عملها تأثر بتأثر الحصار الاقتصادي المفروض على البلاد مما ادى الى انخفاض حجم عملها خارجياً نظراً للعقوبات الاقتصادية المفروضة على أغلب الشركات

العاملة في سورية مما أدى الى تأثر عملها وانخفاض عملها مقارنة مع عملها ما قبل العقوبات .

٣- سعر الصرف هو العامل الرئيسى والمؤثر على قيمة الحسابات خارج الميزانية بحكم أن قيمة الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية هي بالعملة الاجنبية ويتم تقييمها في نهاية كل عام بحسب سعر الصرف الصادر عن مصرف سورية المركزي بحسب نشرة تقييم الموجودات ، اي لا يمكن لقيمة الحسابات خارج الميزانية بالليرة السورية ان تعطي التقييم الصحيح بحجم العمل الخاص بالحسابات خارج الميزانية الا أنه يمكن أن تكون القيمة مرتفعة الليرات السورية الا ان هذه القيمة تدل على انخفاض بحجم عملها نتيجة ارتفاع حاد بسعر الصرف المقابل لليرة السورية .

٤- العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الوطني وادت الى تراجع كبير بعلاقاتها وصلاتها بالخارج وتراجع حجم تعاملها بغض النظر عن البنك اذا كان معاقب ام غير معاقب الا انه تتأثر بالعقوبات المفروضة على البلاد مما يؤدي الى حالة من التذبذب الحاصلة بالحسابات خارج الميزانية بين صعود وهبوط يمكن ان يكون حجم تعامل او تغير في سعر الصرف.

التوصيات :

نظراً لما تم عرضه من نتائج يستطيع الباحث اقتراح التوصيات التالية :

١- الإفصاح عن تفاصيل دقيقة وواضحة في التقارير المالية المنشورة حول حجم الالتزامات المحتملة و ما تحول منها إلى التزامات فعلية و بالتالي تحول من خارج الميزانية إلى داخل الميزانية ، من خلال البيانات التي يتم الإفصاح عنها .

٢- السعي لإيجاد طرق و قنوات خارجية من خلال البلدان الخارجية لتنشيط حركة الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية الخارجية و تحريكها من جديد مما يؤثر على حجم عمل الحسابات خارج الميزانية بشكل ايجابي.

٣- متابعة الإجراءات القانونية التي تطالب من خلالها في رفع العقوبات المفروضة على سورية و عن المصارف الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي وعلى اداء

عمل المصارف وخاصة الحسابات خارج الميزانية مما يؤدي الى اعادة العلاقات مع الدول الخارجية الاخرى مما يزيد من قوتها الاقتصادية وقوة عملتها اي الليرة السورية مقابل العملات الاخرى من خلال اعادة قوتها الصناعية والزراعية من خلال قدرتها على استيراد المواد الاولية اللازمة ومن ثم اعاد التصدير مما يزيد من القطع الوارد الى البلاد مما يزيد من قوتها الاقتصادية .

المراجع :

الكتب و الرسائل العلمية و الأطروحات :

- بسيوني، أسامة عبد المنعم " الاعتمادات المستندية فن الاستيراد والتصدير في البنوك لموظفي البنوك المحاسبين المبتدئين، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة (٢٠١٠) .
- خلف، فليح . " البنوك الإسلامية " الطبعة الأولى ، جدار للكتاب العلمي للنشر و التوزيع، عمان -(٢٠٠٦)
- دياب، حسن الاعتمادات المستندية التجارية، دراسة مقارنة" المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت (١٩٩٩).
- الراوي خالد وهيب " العمليات المصرفية الخارجية .. دار المناهج عمان (٢٠٠٠).
- الزبيدي حمزة محمود إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني الطبعة الأولى الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن (٢٠٠٢) .
- الشمري صادق راشد إدارة العمليات المصرفية - مداخل و تطبيقات دار اليازوري الأردن (٢٠١٤).
- عبدالله خالد أمين الطراد اسماعيل ابراهيم " إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية" عمان دار وائل للنشر و التوزيع (٢٠١١) .
- عبدالله، اسماعيل ابراهيم والطراد خالد أمين إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية الطبعة الأولى دار وائل للنشر و التوزيع (٢٠٠٦).
- عبد العظيم حمدي " خطاب الضمان في البنوك الإسلامية القاهرة المعهد العالي للفكر الإسلامي النهضة العربية، القاهرة (٢٠٠٣).

- غنيم، أحمد، " خطابات الضمان (إطار متكامل نظرياً وعملياً و قانونياً) القاهرة، الطبعة الأولى-(٢٠٠٤)
- فهمي منير " القواعد الدولية للاعتمادات المستندية، دراسة لائحة الغرفة التجارية احمد الصناعية بالرياض مركز التدريب والتطوير (١٩٩٧).
- الكيلاني محمود، الموسوعة التجارية والمصرفية، المجلد الرابع عمليات البنوك، دراسة مقارنة الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان (٢٠٠٨)
- نور الدين باسم محمود " الاعتمادات المستندية، دراسة شرعية و فنية". البحرين، دراسة معدة بتكليف من لجنة الدراسات الشرعية أحد لجان المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة و
- ياملكي أكرم " الأوراق التجارية و العمليات المصرفية، الطبعة الأولى دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان (٢٠٠٨).
- حمزه محمد (٢٠٠٨) العمليات المصرفية الخارجية و دورها في الاقتصاد الوطني دراسة حالة المصرف التجاري السوري خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥،
- زيدان محمد أحمد " دورة الوقاية من مخاطر الاعتمادات المستندية و الكفالات المصرفية". مركز الدول العربية للبحوث والدراسات المركز العربي للبحوث والدراسات الجنائية (٢٠٠٩).
- مصرف سورية المركزي - الدليل الموحد للاعتمادات المستندية" (٢٠١٨).
- النشرات و التقارير الدورية البيانات المالية السنوية للأعوام ٢٠٢٢-٢٠١٠
- نشرات غرفة التجارة الدولية : الأصول و الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية UCP ٦٠٠.
- دراسة صادق راشد الشمري ٢٠١٦ ادارة العمليات المصرفية :
الواقع والتطبيقات العملية : هو اضافة بعض المعلومات الحديثة عن الجهاز المصرفي العراقي لآخر احصائيات تم الحصول عليها من موقع البنك المركزي الذي نطل فيه ومن خلاله لبحث موضوعات جديدة لتعزيز المكتبة الوطنية العراقية والعربية والدولية، لما فيه من معلومات قيمة استمدت من مصادر عربية واجنبية ومن الواقع العملي، وطالما ان المصارف قد اصبحت بمثابة اوعية تتجمع

فيها الادخارات بجميع اشكالها ومن ثم تخرج الى قنوات استثمارية تفيد المجتمع وتطوره وتنميته .

- إدارة العمليات المصرفية ، خالد أمين عبد الله ، إسماعيل طراد، 2011 ، دار وائل.

إدارة البنوك من محورين هما عمليات البنك الداخلية وعمليات البنك الخارجية ، وتوضيح أهمية البنوك في الاقتصاد والأدوار التي يقوم بها البنك و دور البنك المركزي في الرقابة على أعمال البنك التجاري و من ثم فهم وإعداد القوائم المالية للبنوك التجارية ، وتطبيق التحليل المالية على البنوك التجارية ، و بيان كيفية إدارة البنك لمخاطر البنك المختلفة وبشكل خاص مخاطر الاعتمادات المستندية والكفالات الخارجية ، ويهدف هذا البحث لفهم الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في البنوك والعمليات المصرفية الخارجية الأخرى .

وتشير نتائج هذا البحث الى معرفة أهمية وآلية عمليات الحوالات الخارجية والاعتمادات المستندية في البنك والعمليات المصرفية الخارجية الأخرى.

- دراسة عادل بونحاس ٢٠١٥ (الاعتماد المستندي من الجانب النظري وانواع البيوع في التجارة الدولية) :

نظراً لأهمية تقنية الاعتماد المستندي من ناحية وماتلقبه من ثقة للمتعاملين من ناحية أخرى فضلاً على أنها تتوفر على عدة أنواع والتي تمر في سيرها بعدة مراحل رئيسية وفرعية وفق مبادئ معينة ، وهذا في ظل ماتوفره من مزايا وعيوب للمتعاملين .

- دراسة زهيرة بن طاع الله ٢٠١٩ (العقوبات الاقتصادية الدولية) .

تعتبر العقوبات الاقتصادية الدولية أهم أدوات السياسة الخارجية لأي دولة بحيث تقع في وسط الأداة الدبلوماسية والأداة العسكرية، وهي من أكثر أساليب الردع انتشاراً وتأثيراً في العلاقات الدولية المعاصرة كونها تمثل علاجاً صامتاً وقاتلاً في الوقت نفسه ، وتهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على العقوبات الاقتصادية الدولية بوصفها أداة سياسية تتعامل مع التهديدات التي لا تعد ولا تحصى للأمن والسلم الدوليين انطلاقاً من نقطتين: تحديد سياستها وأساسها القانوني في ميثاق الأمم المتحدة وأبعادها السياسية .